جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

محاضرات في مقياس السياسة المقارنة

من إعداد الأستاذة : بودي نبيلة

السنة الجامعية : 2022-2023

الفهرس

- **المحاضرة الاولى :** السياسة المقارنة 02
- **المحاضرة الثانية :** المقارنة السياسية مدخل منهجي علمي 08
- **المحاضرة الثالثة :** التطور التاريخي في حقل السياسة المقارنة 13
- **المحاضرة الرابعة :** الانساق المعرفية السائدة في حقل السياسة المقارنة 19
- **المحاضرة الخامسة :** الاستراتيجيات في حقل السياسة المقارنة 22
- **المحاضرة السادسة :** مستويات المقارنة في حقل السياسة المقارنة 24
- **المحاضرة السابعة :** المقاربات والنظريات في حقل السياسة المقارنة 29
- **المحاضرة الثامنة :** المواضيع الاساسية في حقل السياسة المقارنة 41
- **المحاضرة التاسعة :** أنواع الانظمة السياسية (التصنيف الحديث للانظمة السياسية) 49
- **المحاضرة العاشرة :** انظمة الحكم الديمقراطي 51
- **المحاضرة الحادية عشر :** الانماط الانتخابية 58
- **المحاضرة الثانية عشر :** الانظمة الحزبية 64
- **المحاضرة الثالثة عشر :**الانتقال الديمقراطي 75
- **المحاضرة الرابعة عشر :** التحول والدمقرطة في دول العالم الثالث 82
- **المحاضرة الخامسة عشر :** الانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية 86

السنة الجامعية : 2022-2023

محاضرات في مقياس

السياسة المقارنة

السياسة المقارنة

علم السياسة هي أحد حقول المعرفة الخاصة بالعلوم الاجتماعية، التي تطبّق مناهج علمية لتحليل وتفسير الظواهر السياسية. مع العلم أنّ الظواهر السياسية لا تظهر بصورة طبيعية، لكن كل ظاهرة يمكن أن تصبح سياسية، إذا خضعت إلى مسار تسييس، يقوم بتحويلها من الطابع الاجتماعي أو الخاص، إلى ظاهرة تدخل في دائرة السلطة والمؤسسات السياسية، والتي أصبح تفسيرها غير ممكن خارج الإطار السياسي.

لدراسة الظواهر السياسية، علماء السياسية يتجمّعوا في عدّة مجالات: **السياسة المقارنة**، العلاقات الدولية، السياسات العامة، السلوك الانتخابي والأفكار السياسية. حيث تبرز السياسة المقارنة كمجال من مجالات علم السياسة. ومن بين جميع هذه الحقول المعرفية، تعدّ السياسة المقارنة هي الأكثر تقاطعا مع علم السياسية، لأنّها تقدّم آليات منهجية أساسية وضرورية لحقل علم السياسة، خصوصا المنهج المقارن.[1] الذي لا يمكن الاستغناء عنه، حتى في الحقول المعرفية الأخرى، والذي يعتبر المنهج المعتمد في استخراج معظم مسلّمات العلوم السياسية. ولهذا لا يوجد

[1] Mamoudou Gazibo et Jane Jenson, **La politique comparée : fondements, enjeux, et approches théoriques,** les presses de l'université de Montréal, avril 2006, p07.

إجماع حول مفهوم السياسة المقارنة. فالسياسة المقارنة فرع من فروع علم السياسة يتميّز بمنهجية خاصة وبمواضيع ومرجعيات ومفكرين خاصين بالحقل، لكن أهميتها مرتبطة بكونها نمط من التساؤلات لجميع الظواهر السياسية، والحقل الوحيد القادر على تحديد صفات ومميّزات وخصوصيات هذه الظواهر.[2]

وتتميّز السياسة المقارنة ببذل مجهود كبير على مستوى التفسير، من خلال إقامة مواجهة بين المؤسسات، البنى الاجتماعية والسلوكيات في إطار زماني ومكاني خاص. فهي تحاول الوصول إلى فهم أعمق للتشابه والاختلاف الموجود بين الظواهر السياسية، ومنه استخراج القواعد التنظيمية لها.

فالسياسة المقارنة لا تتعارض مع التحليلات الابستمولوجية القائمة على عدم الاختزال في التجارب ولا على التحليلات القائمة على عالمية أو شمولية السلوكيات. فحتى الظواهر الاجتماعية التي تأسّست على أنّها خاصة، تجمعها بعض العناصر المشتركة. فهي تبحث عن الاختلاف أو التشابه بينها من خلال وصفها في مواجهة ضدّ بعضها البعض.

السياسة المقارنة حقل معرفي قائم بذاته ويفتح الباب لدراسة كل الظواهر السياسية الممكنة المرتبطة بأنماط الحكم باستعمال الدراسة المقارنة لإبراز:

[2] Guy Hermet, Bertrand Badie et **autres, Dictionnaire de la science politique et des institutions politiques,** paris. Edition Arnaud Colin, 1994, p 08-09

ـ دور النظرية والمنهج في التحليل السياسي.

ـ دور القيم السياسية والاجتماعية والثقافية والقيمية في التحليل السياسي.

ـ دور الدراسة المقارنة في بناء المسلّمات الأساسية في العلوم السياسية.

ـ القدرات النظرية والامبريقية للحقل، لإعداد دراسات نقدية وتحليلية للنظم السياسية بشكل مقارن ومواكبة تطوّر مناهج التحليل في حقل السياسة المقارنة من حيث المفاهيم، الأطر النظرية والأدوات البحثية التي يمكن توظيفها لفهم ديناميات الحياة السياسية.

فالسياسة المقارنة تعني التفكير بأنّ المقارنة هي من العوامل المؤسّسة للتساؤلات حول السياسة، حول أشكال الأنظمة وحول طرق ممارسة السلطة. فهي، تعد من الحقول المعرفية الأكثر أهمية في العلوم السياسية، مثلما المقارنة أصبحت عامل مهم يصرّ على وجود تجانس في المجتمعات المعاصرة خصوصا في ظل تواجد ظاهرة العولمة؛ إلاّ أنّ المقارنة كانت و لا تزال أيضا تسطّر مدى اتّساع عامل التعدّدية في عناصر الاختلاف في الاتجاهات السياسية للمجتمعات المعاصرة في العالم. فالسياسة المقارنة هي مجال للدراسة، يحاول التواصل لفهم وتفسير وربما التأثير في عالم السياسة الذي غالبا ما يكون قائم على نوع من الفوضى والاضطراب.[3]

[3] Ruth Lane, **The Art of Comparative Politics**, Boston: Allyn and Bacon, 1997, p 02.

فالسياسات المقارنة هي الدراسات النسقية القائمة على مقارنة بين الأنظمة السياسية في العالم. فهي تسعى إلى تفسير الاختلاف والتشابه بين الدول وتهتم بالكشف عن الأنماط والمسارات والتفاعلات السياسية للمنتظمات. فقد عرّفها جون بلوندل انّها :" دراسة أنماط الحكومات الوطنية في العالم المعاصر، وأنماط الحكومة ترجع إلى ثلاث أجزاء رئيسية في الدراسة وهي البنية السياسية، السلوك السياسي أي دراسة عمل البنية السياسية أو المؤسسة والجزء الأخير القانون والأهمية البالغة لهذا العنصر في حلّ الصراعات. وتبرز بهذا السياسة المقارنة في شكلها المعاصر تتضمّن دراسة مقارنة ليس فقط للترتيبات المؤسساتية، ولكن أيضا التحليل العلمي و المقارن للمحدّدات غير السياسية وغير المؤسساتية للسلوك السياسي، مثل نمط الثقافة أو الترتيبات السوسيواقتصادية، والتي في ظلّها النظام السياسي يتضمن الدراسة الإمبريقية لأشكال العمليات السياسية، البنيات والوظائف كجزء مهم في دراسات السياسة المقارنة، التي تسعى إلى بناء نظرية علمية وصالحة للسياسة قادرة على تفسير الظواهر السياسية.

وتتضمن السياسة المقارنة موضوعان أساسيان العالم والمنهج. فهي من جهة تدرس السلوك السياسي والمؤسسات في كل بقعة من الأرض، ومن جهة أخرى المنهج هو وسيلة الدراسة والطريق لفهم وتفسير التأثير على الظواهر.

فالسياسة المقارنة تتضمّن، دراسة أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر السياسية، المؤسسات السياسية، الأفكار السياسية، السلوكيات السياسية.

وتبرز أهمية حقل السياسة المقارنة من خلال مجموعة من العناصر:

أولا ـ الرهانات الأساسية في حقل السياسة المقارنة

- فهم حسب الزمان والمكان ديناميكيات القوى السياسية.

- فهم حسب الزمان والمكان درجة وامتدادات انعكاساتها على حياة الأفراد.

- فهم حسب الزمان والمكان الطرق الجديدة التي تحثنا على اتّباعها.

ثانيا- الصعوبات في حقل السياسة المقارنة

ـ إمكانية عدم التجانس في المصالح التي تسعى إليها مراكز البحوث والدول العظمى.

ـ إمكانية عدم التطابق بين ما يصبو إليه البحث العلمي من رغبة في التطوّر وتحقيق درجة أكبر من العلمية، وبين تفسير الواقع الذي يتعلق بقضايا داخلية لدول كبرى.

ـ صعوبة اختيار المتغيرات (الوحدات)، التي تقوم على أساسها المقارنة ومدى قابليتها للمقارنة.

ثالثا ـ موقع السياسة المقارنة في حقل العلوم السياسية:

السياسة المقارنة تعد من الحقول المعرفية الأكثر أهمية في العلوم السياسية، فهي تساهم في تطوير علمية علم السياسة. باعتبارها كمدخل نهجي لمقاربة الظواهر السياسية تقدّم، افتراضات عامة ونتائج وركائز مضمونة وأكثر اقترابا من الدقة في تفسير الواقع السياسي.

المقارنة السياسية مدخل منهجي علمي

يمكن تقصي عدد كبير من التعريفات حول مفهوم المقارنة، لكنّها جميعا تشترك في تحديد العناصر الأساسية للمقارنة والتي تصب في تراث جون ستيوارت ميل، الذي عرّفها بأنّها" دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر"[4]

وهذا معناه أنّ المقارنة لا تكون إلا بين ظواهر تحمل قدرا من الاختلاف وقدرا من التشابه، فلا تصحّ المقارنة بين ظاهرتين مختلفتين تماما، ولا بين ظاهرتين متشابهتين تماما.

يبدو من الوهلة الأولى أنّ تناول مفهوم المقارنة السياسية لا يشير إلى حقل معرفي بقدر ما يعبّر عن مدخل منهجي في البحث والتحليل، فهو ذلك المدخل للفهم الذي يعتمد أساسا على تحليلات مصمّمة للتعرف على أوجه التشابه أو الاختلاف بين المؤسسات السياسية أو عملياتها بالنظر إلى حالتين أو أكثر تختار بشكل بارز لوجود خليط من الملامح المشتركة والمتقابلة، بحيث تشمل هذه العملية مقارنة نواحي سياسية مشابهة في أكثر من بلد. وقد تشمل الدراسة المقارنة أيضا دراسة حالة لبلد واحد داخل إطار متطوّر تصوري مقارن. [5]

وقد أقرّ تاريخيا علماء الاجتماع الأوائل أنّ المجتمعات لم يكن بالإمكان إخضاعها للمنهج التجريبي بسبب التداخل في عناصرها من جهة، فالتغيير في أحد هذه العناصر قد يؤدي إلى

---

[4] نصر محمد عارف، **أبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي ـ النظرية ـ المنهج**، عن
Henri Tenue, **Comparative Research, Experimental Design and the comparative method,** Comparative Political Studies, vol 8, no2, July 1975, p 195.

[5] وليام جوزيف وآخرون، ص14.

اختلال في التوازن الكلي لهذه المجتمعات، ومن جهة أخرى بسبب حجم المجتمعات الكبير كان من الصعب جدا ملاحظة كل شيء، وعليه ظهر دور المنهج المقارن. فغياب إمكانية التجربة جعل من المنهج المقارن الوسيلة الوحيدة لتحليل الأحداث الواقعية واستخراج قوانين عامة وثابتة تسمح بتفسير الظواهر الاجتماعية.[6] وقد تكوّن علم السياسة في جزء كبير منه اعتمادا على المنهج المقارن، الذي فرض نفسه كبديل للتجريب، لأنّ عدم إمكانية العمل على الموضوعات الاجتماعية داخل المختبر، جعلت من اقتراح مقارنة الوقائع الاجتماعية المنتمية للفئات نفسها والمندرجة داخل سياقات مختلفة؛ البديل الأفضل الذي يسمح بتفسير تكوّنها والاختلافات المميّزة لها على مستوى التشكّل والتنظيم.[7] هذا التوجّه الجديد لتحليل وتفسير الظواهر في الواقع كان السبب وراء نشأة مجال مختص بالمؤسسات السياسية المقارنة. وهو المجال الذي تأسّس منذ نهاية القرن التاسع عشر والذي أحدث فيما بعد تطوّر على مستوى عناصر ومتغيّرات المقارنة والتي أصبحت تحتوي السلوكيات السياسية كموضوع لعملية المقارنة والتي لم تكن حينها بالضرورة دولية بل تتناول مواضيع محلية كمسألة الانتخاب من خلال دراسة مقارنة لسلوك الناخب. [8]

ولهذا اعتبر دوركايم المنهج المقارن، بمثابة التجربة الفعلية، لكن غير المباشرة، أي بمثابة المنهج التجريبي في العلوم الاجتماعية، وأصبح المنهج المقارن بالنسبة للعديد من المفكرين منهجا خاصا ومميّزا لعلم الاجتماع استطاع فعلا بناء أنواع من القوانين والمبادئ العامة،

---

[6] Madeleine Grawitz, **Méthodes des sciences sociales,** 11eme édition. Paris : Edition Dalloz, 2001, p 419

[7] برتراند بادي وغي هيرمت، **السياسة المقارنة**، ترجمة عز الدين الخطابي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 35.

[8] Madeleine Grawitz, op. cit , p 419.

وتحوّل بسرعة من ممارسة عفوية لتفسير السلوك في تاريخ المجتمعات الإنسانية، إلى أداة لفهم الواقع.

وتبرز جميع هذه التوجّهات مزايا المقارنة، التي فرضت نفسها كمنهج أكثر منها كموضوع ويمكن تناولها كما يلي:[9]

ـ ففي البداية **المنهج المقارن يعمل على تأطير اتجاه طبيعي (أولا)**، متواجد في ذهن كلّ الفرد وهو التوجه العفوي للمقارنة في كل شيء وعلى كل مستوى. وهو **منهج مستعمل في جميع حقول المعرفة (ثانيا)**، مثل علم النفس، علم الاجتماع، وعلم السياسة وغيرها من الحقول المعرفية الأخرى.

ـ هو **منهج يقوم على مقارنة ضمن أطر عامة وأطر خاصة (ثالثا)**، فهو يصلح ضمن أطر عامة كالأنساق السياسية والنظريات ذات صبغة عامة (الرأسمالية والماركسية)، ويصلح على مستوى أطر خاصة كالأنماط الانتخابية والتشريعات المحلية المختلفة القطاعات.

ـ هو **منهج يستعمل في دراسة كيفية أو في ملاحظة كمية(رابعا)**، فقد يعتمد الباحث على المنهج المقارن في دراسة كيفية مثلا السلوك السياسي لمؤسسات السلطة، أو يعتمد عليه في دراسة كمية مثلا نسب التصويت الانتخابي. لكن يبقى يغلب عليه الطابع النسبي، لأنّه يتناول القيمة النسبية للظواهر وليس القيمة الدقيقة.

[9]Madeleine Grawitz,ibid,p420.

- هو **منهج نجده في كل مراحل البحث (خامسا)**، من ملاحظة واقتراح فرضيات ويلعب دورا في إثبات الفرضيات. وهذا معناه أنّ هذا المنهج يرافق الباحث من بداية البحث أي الافتراضات الأولية للبحث إلى استخراج النتائج النهائية للبحث.

- هو **منهج يتسم أيضا بمكانته المتميّزة في كل مستويات البحث(سادسا)**، حيث يشارك في وصف الظواهر وإدراك الخلل على مستواها إن وجد وفي تحليل عناصرها لأغراض معيّنة وفي ترتيب المعطيات وفي إمكانية استخراج تصنيفات على مستوى تفسير الظواهر وهو أقصى ما يمكن ان تصل إليه المقارنة.

وبالرغم من نجاعة المقارنة وفي نفس الوقت محدودية التفسيرات التي تقدّمها، تبقى الصعوبة في المنهج المقارن تتمثّل في صعوبة تحديد المتغيّرات والعناصر الأساسية التي على أساسها تقوم عملية المقارنة والقابلية للمقارنة، وهي نفسها مواضيع المقارنة التي تطرح إشكالية المعايير الصحيحة للمقارنة والاختيار الأمثل لمتغيّرات المقارنة، التي تحترم العناصر الأساسية لمفهوم المقارنة المتّفق عليه والتي سبقت الإشارة إليه والذي يشترط في الظواهر محل المقارنة قدرا من التشابه وقدرا من الاختلاف. وهو ما يشير إليه غابريال ألموند عندما يشير إلى غياب معنى للسياسة وللاقتراب العلمي لعلم السياسة عند غياب عنصر المقارنة، باعتباره

وسيلة من وسائل اكتشاف العلاقة السببية بين المتغيرات وليس وسيلة من وسائل القياس.[10]

في الأخير يمكن تلخيص أهداف المقارنة فيما يلي:

1 . أهداف معرفية: وتعني تحقيق المعرفة بالذات أو بالآخر.

2 . أهداف علمية منهجية: وتعني التحكم في الظاهرة الاجتماعية واختيار الفروض والنظريات.

3 . أهداف عملية متعلّقة بالممارسة السياسية: وتعني أن المقارنة تسمح بصنع سياسات وتأسيس دساتير وقوانين وتقويم السياسة والتنبؤ بالأحداث والاتجاهات.

[10]Abdul Rahoof Abdebayo Bello, **Introduction to Comparative Politics**, Lagos: National Open University of Nigeria,2009, p67.

التطور التاريخي في حقل السياسة المقارنة

حدث من الناحية التاريخية تحوّل على مستوى حقل السياسة المقارنة من المرحلة التقليدية **(الحكومات المقارنة أو التحليل المقارن للحكومات)** إلى المرحلة السلوكية **(النظم السياسية المقارنة أو التحليل المقارن للأنظمة السياسية)** إلى المرحلة ما بعد السلوكية **(السياسات المقارنة أو التحليل المقارن للسياسات)**. وبرز هذا التحوّل من خلال التغيير البارز في وحدات التحليل، مستويات التحليل، أنماط التفاعل وديناميكيات القوى السياسية. وقد أشار دافيد ايستون في هذا السياق، من خلال بحث قدّمه في دائرة المعارف الدولية في العلوم الاجتماعية عام 1965، إلى أهمية المبادرات التي ظهرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي ركّزت على إخراج التحليل المقارن للحكومات، من نطاق دراسة الأنظمة الأوربية إلى دراسة موسعة تحتوي الأنظمة السياسية في العالم الآخر، المختلف ثقافيا مع العالم الغربي.[11] ومن بين المبادرات التي برزت في إطار وجهة النظر الجديدة هذه، كتاب روي مكريدس " دراسة الحكومات المقارنة" وكتاب غابريال ألموند وجيمس كولمن " سياسات المناطق النامية"، الذي تناول مناطق جغرافية خارج الإطار الجغرافي الأوربي في الشرق الأوسط، آسيا الجنوبية والشرقي، أفريقيا جنوب

[11] حسان محمد شفيق ألعاني، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة**. بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1986، ص 06.

الصحراء وأمريكا اللاتينية. هذا التجديد في دراسة الظاهرة السياسية والنظم السياسية، أعاد النظر في الإطار الجغرافي لدراسة الظاهرة السياسية وأعاد النظر في أساليب البحث العلمي وأصبح يسعى إلى توحيد المنهج العلمي في العلوم الطبيعية والاجتماعية معا، كما أفرز أصول للحكم جديدة ومختلفة وأعاد إحياء حضارات قديمة.[12]

ركزت المرحلة التقليدية على المعطيات الشكلية والرسمية داخل النظام السياسي، أي الجوانب القانونية والدستورية والمؤسساتية والتاريخية والقيمية الثقافية، باعتبارها المرجعية المنهجية والمعرفية في تفسير العملية السياسية والممارسة السياسية والواقع السياسي بشكل أعم. وكان التركيز أساسا ينصب على دراسة بنية الدولة، مكانة السيادة، قوانين الانتخابات وتوزيع الأعضاء في الأحزاب السياسية.[13] وعليه ارتبطت المقارنة بهذه المتغيرات الرسمية، فكانت المقارنة تتم بين مؤسسات الدولة الرسمية التشريعية، التنفيذية والقضائية وبين الدساتير، القيم السائدة داخل الدول سواء ارتبط بإيديولوجية معينة أو بالثقافة السياسية داخل هذه الدول، بالإضافة إلى مقارنة بين تاريخ الدول.

[12] حسان محمد شفيق ألعاني، مرجع سابق، ص07.

[13] Roy Macridis, **Major Characteristics of the Traditional Approach,** In Bernard Susser, Approaches to the study of politics, New York: Macmillan Publishers,1992, p16.

فيما ركّزت المرحلة السلوكية على متغيرات جديدة أفرزها التحول في طبيعة علم السياسة من علم الدولة إلى علم الدولة والمجتمع المدني، وهذا يعني بروز قوى وفواعل جديدة. وهذا يعني توسع نطاق الدراسة بسبب زيادة عدد الوحدات محل المقارنة. حقل السياسة المقارنة في مرحلة السلوكية أو في مرحلة النظم السياسية المقارنة اهتم بالفواعل الرسمية وغير الرسمية واهتم بالأنماط والتفاعلات والديناميكيات الخاصة بالقوى السياسية والفواعل السياسية التي تتزايد بسرعة هائلة بسبب تطور الواقع السياسي. توسيع وتطوير مجال السياسة المقارنة خلال الخمسينات والستينات، ارتبط بأعمال علماء السياسة بعد الحرب العالمية الثانية،[14] والتي تعود بداياتها إلى ما قبل ذلك، إلى اعمال الباحث غراهام والاس في كتابه " الطبيعة الانسانية في السياسة" وكتابات آرثر بنتلي عبر كتابه " عملية الحكومة" في 1908. وكلاهما تناول اقتراب الظواهر السياسية بصورة جديدة تولي أهمية للعمليات السياسية غير الرسمية وأدوار جماعات المصالح والأحزاب السياسية وغيرها من القوى السياسية، مع تقزيم في المقابل أهمية المؤسسات الرسمية. ضف إلى ذلك كتاب تشارلز مريام في 1925، وهو " أوجه جديدة في علم السياسة" الذي يعد حسب الكثير من الدارسين أول عمل يتناول معالجة القضايا السياسية من منظور سلوكي، ولهذا اعتبر صاحبها الكثيرون، أب علم السياسة، فقد انتقد العلوم

[14]Gerardo Munck, **The Past and the Present of Comparative Politics**, In Gerardo Munck and Richard Synder, **Passion, Craft, and Method in Comparative Politics,** Baltimore: Johns Hopkins University Press,2002, p43.

السياسية القائمة بكونها، أهملت العوامل النفسية و الاجتماعية و الاقتصادية، وأشار إلى ضرورة استخدام آخر ما توصلت إليه العلوم الاجتماعية، بهدف تطوير التكامل المنهجي ووحدة العلوم الاجتماعية التي تؤسّس للطابع العلمي للسياسة، وكذلك استخدام التقنيات الكمية المتطوّرة في علم النفس وعلم الاجتماع.[15]

أمّا المرحلة ما بعد السلوكية وهي مرحلة السياسات المقارنة، فإعادة إحياء الاهتمام ببعض الجوانب التي استبعدتها المرحلة السلوكية كالجوانب التاريخية والقيمية في تفسير الواقع السياسي والظواهر السياسي أدى إلى تزايد عدد المتغيرات محل المقارنة وساهم في تدارك القصور على مستوى التفسير والفهم، وهذا معناه التوجّه إلى مستويات أكبر من الدقة.

وهذا يبرز الانتقال من معالجة للقضايا السياسية سادت قبل الحرب العالمية الثانية ضمن ما سمي بالمدرسة التقليدية أو الكلاسيكية والتي غلب عليها الوصف على التحليل والتركيز على الجوانب الرسمية في دراسة الظواهر السياسية والتي تتمثل في المؤسسات الرسمية للنظام السياسي والنصوص الدستورية، في نطاق جغرافي تميز بالمحدودية؛ إلى معالجة للقضايا السياسية ضمن نطاق جغرافي أكثر اتساعا، برز بعد الحرب العالمية الثانية وغلب عليه التحليل والعمق في دراسة الظواهر السياسية، وتميّز بالتركيز على عدد كبير من الوحدات السياسية، ومجموعة كبيرة

[15] O.P, Gauba, **An Introduction to Political Theory,** New Delhi: Macmillan New Publishers India,2003, p104.

مـن المتغيـرات التـي تناولـت الجوانـب الرسـمية فـي دراسـة النظـام السياسـي والدولـة والجوانـب غيـر الرسـمية كـالأحزاب السياسـية وجماعـات المصـالح و القبيلـة و العائلـة و الظـاهرة العسـكرية وغيرهـا مـن المتغيـرات ضـمن مـا سـمي بالمدرسـة السـلوكية. وحـدث بعـدها الانتقـال إلـى معالجـة للقضـايا السياسـية ضـمن مـا سـمي بالمدرسـة مـا بعـد السـلوكية فـي أواخـر السـتينات وبدايـة السـبعينات والتـي قامـت علـى فكـرة انقـاذ حقـل السياسـة المقارنـة مـن المبالغـات التـي وقعـت فيهـا المدرسـة السـلوكية فـي سـعيها نحـو بنـاء نظريـات وقواعـد عامـة لتفسـير وتحليـل الظـواهر السياسـية تصـل إلـى تفسـيرات دقيقـة تكـون مطابقـة للدقـة التـي توصـف بهـا نتـائج البحـث فـي العلـوم الطبيعيـة. ضـف إلـى هـذه الدقـة، تطمـح فـي نفـس السـياق إلـى بنـاء نظريـات تكـون لـديها قـدرة علـى تغيير الواقع والتنبؤ بمستقبل هذا الواقع.

فقـد اختـارت المدرسـة السـلوكية اسـتبعاد الأطـر التاريخيـة والقيميـة فـي تفسـير الظـواهر السياسـية واعتمـدت الأسـاليب الكميـة والسـببية لتحقيـق الحيـاد العلمـي. وهـذا مـا حاولـت مـا بعـد السـلوكية اسـترجاعه واعـادة احيائـه. حيـث قـدّم الكثيـر مـن البـاحثين وعلمـاء السياسـة انتقـادات للسـلوكية، تعيـد فشـل السـلوكية فـي التعامـل مـع القضـايا السياسـية، بالدرجـة الأولـى إلـى الاهتمـام البـالغ الـذي أولتـه هـذه الأخيـرة إلـى " العلـم الخـالص" فـي معالجـة قضـايا ذات بعـد اجتمـاعي أو سياسـي أو فـي معالجـة القضـايا المعياريـة. لقـد انشـغلت السـلوكية كثيـرا بالمنهجيـة فـي تنـاول الظـواهر السياسـية وأهملـت النظريـة

السياسية، وهذا ما أدى إلى ما سمي ثورة جديدة في العلوم السياسية طبقا لعنوان مقال دافيد ايستون الذي نشره في 1969 " الثورة الجديدة في العلوم السياسية" والذي نشر في المجلة الأمريكية للعلوم السياسية والذي تناول اتجاه جديد، لإعادة التفكير في طبيعة التخصص، وتناول مقاربات جديدة لدراسة الظواهر السياسية.[16]

[16] David Easton, **The New Revolution in Political Science,** The American Political Science Review, Vol 03, N°04, 1969, p 1051.

الأنساق المعرفية السائدة في حقل السياسة المقارنة

النسق المعرفي أو النموذج المعرفي أو البراديغم كما ذكره توماس كوهن، هي تسميات تعكس نفس المفهوم " مجموعة متآلفة منسجمة من المعتقدات والقيم والنظريات والقوانين والأدوات والتكنيكات والتطبيقات، يشترك فيها أعضاء مجتمع علمي معين، وتمثّل تقليدا بحثيا كبيرا، أو طريقة في التفكير والممارسة، ومرشدا أو دليلا يقود الباحثين في حقل معرفي ما." [17]

وهو مفهوم يؤكّد على فكرتين أساسيتين:

ـ الفكرة الأولى مرتبطة بالمجتمع العلمي أو المتحّد العلمي الذي يؤسس لفكرة العلم وليد بيئته باعتبار أنّ مفهوم النموذج المعرفي يؤكد على ضرورة الربط بين النظريات والأدوات العلمية والمناهج والأفكار والمعتقدات والقيم ومجموعة من الباحثين والعلماء الذين ينتمون إلى مجتمع علمي واحد أي بيئة واحدة. وهذه إعادة نظر في المركزية الأوربية والمركزية الغربية وعالمية المنهج وهي أفكار سائدة تحاول التأكيد منذ فترة طويلة أنّ الحضارات غير الغربية ليست لها القدرة على انتاج علم وإنتاج ثقافة وإنتاج حضارة.

ـ الفكرة الثانية التي يؤكد عليها مفهوم النسق المعرفي هو ضرورة عدم الفصل بين النظريات و القواعد العامة التي يفرزها البحث العلمي والمناهج و الأدوات و الآليات العلمية وغيرها،

---

[17] نصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي ـ النظرية ـ المنهج** .بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص 58.

والقيم والمعتقدات و الأيديولوجيا و الأفكار التي تحكم وتسود المجتمعات. وعليه تبدو ضرورة تناول المفاهيم والأفكار والأدوات العلمية والنظريات بحذر شديد. لأنّ هذا النسق العرفي أو النموذج المعرفي يتضمّن جهودا لباحثين ينتمون إلى مدرسة ومجتمع معين حول دراسة وتحليل ظواهر معيّنة.

وباعتبار النسق المعرفي هو البنية الفلسفية التي تحدّد طبيعة ومحتوى وأهداف العلوم بمختلف فروعها في مرحلة معينة[18]، فإنّ دراسة وتحليل وتفسير الظواهر يتطلّب أنساق معرفية مختلفة، وعليه سادت ثلاث أنساق معرفية في حقل السياسة المقارنة.

أولا- النسق المعرفي المفتوح

وهو النسق الذي يلتزم فيه الباحث بالمبادئ الأساسية للبحث العلمي، القائمة أساسا على البحث عن الحقيقة، من خلال محاولة تفسير للظاهرة بما يتوافق مع الواقع، اعتمادا على التقصّي والكشف والبحث بعيدا عن أفكار أو فلسفة مسبقة متبناة، ودون تحيّز لتجربة معيّنة أو هدف مسبق، يعتبره الأفضل ويعمل على إثباته وفرضه ونشره. هذا النسق يفتح الباب أمام عالمية مع تعدّدية التفكير والبحث والطرح وتعدّدية في الحلول والمعالجات الخاصة بالظواهر بصفة عامة.[19]

[18] محمد نصر عارف، **الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة: التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق.** عمان: المركز العلمي للدراسات، 2006، ص11

[19] نصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة**، مرجع سابق، ص 149.

وهذا يعني عدم انطلاق البحث ممّا يمكّن إعاقة إيجاد أو الوصول إلى نتائج أكثر علمية، بعيدا عن بعض الأطر النظرية التي تبني أحكاما مسبقة وتفرض قيودا على البحث العلمي، مثل مفاهيم الديموقراطية، الحداثة، الرشادة، التخلّف، التقدّم والتنمية وغيرها.

وظهرت فعلا أطر نظرية تنتمي لهذا النوع من النسق المفتوح في نظريات السياسة المقارنة، من أهمّها التحليل النسقي لدافيد ايستون (المدخلات، المخرجات، التغذية الاسترجاعية، اللعبة السوداء)، نموذج كارل دويتش الاتصالي، نمذج دافيد أبتر وتقسيم عناصر النظام السياسي التي تتمّ المقارنة بينها (الحكومة، الجماعات، السياسات والتراتب الاجتماعي).

ويبدو أنّ هذا النوع من الانساق المعرفية لم يلق انتشارا كبيرا، ولم ينجح بسبب هيمنة الدول الكبرى الغربية على حقل السياسة المقارنة.[20]

ثانيا ـ النسق المعرفي المغلق

وهو بتعبير توماس كوهن " الأرثودوكسية العلمية"، وهو النسق الرائج في حقل السياسة المقارنة، وهو يشكّل معظم مكوّنات الحقل التي تعدّ المسلمات الكبرى للحقل. تبدأ بتقسيم البشرية إلى عوالم ثلاثة، العالم الأول، وهو العالم ال

[20] نفس المرجع، ص 150.

الاستراتيجيات في حقل السياسة المقارنة.

تتوفّر مجموعة من الاستراتيجيات في حقل السياسة المقارنة، التي تقدّم أرضية عملية للتعامل مع المدخل المنهجي للحقل وهو المنهج المقارن.

1 . إستراتيجية دراسة الحالة:

رغم أنّ الكثير من المفكرين يرفضون اعتبارها دراسة مقارنة، إلاّ أنّ آخرين يؤكدون أنّ الباحث يدرس حالة معيّنة من أجل اكتشاف متغيّرات مرتبطة بمجموعة أوسع من الظواهر السياسية. كما يمكن دراسة حالة لبلد واحد داخل إطار متطوّر تصورّي مقارن.

2 . المقارنة الثنائية:

هي مقارنة حالتين تمثّلان العديد من نقاط التشابه، الهدف إظهار نقاط الاختلاف وتفسيرها.

3 . المقارنة بين دول متشابهة

يمكن إيجاد دول تشترك في متغيرات معيّنة، سواء تعلّق الأمر بالمسار التاريخي، طبيعة النظام السياسي، الإصلاحات الاقتصادية، دول العالم الثالث، دول ذات نظام رئاسي.....، دول متشابهة في معطيات معينة، لإمكانية المقارنة بينها.

4 . المقارنة بين دول متباينة:

ضمن هذه الإستراتيجية، عملية المقارنة لا يمكن أن تنطلق، إلاّ بعد استخراج مفهوم مشترك يسمح بالمقارنة، لأنّ المفهوم هو الذي سيسمح بتقريب الظاهرتين، مثل مقارنة التسلطية المتطرّفة والتسلطية المعتدلة، الملكية الدستورية والملكية المطلقة.

5 . نموذج النظم الأكثر تشابها:

تركّز هذه الإستراتيجية على النظم أو الأنظمة باعتبارها تعكس الوحدات والمتغيرات داخل الدول، من خلال التركيز على المتغيرات المتشابهة في الوحدات محل المقارنة، لتحييد الكثير من هذه المتغيرات المتشابهة والقدرة على الضبط والتحكّم.

6 . نموذج النظم الأكثر تباينا:

يتم ضمن هذه الإستراتيجية، التركيز على وحدات تمثّل أقصى درجة من التعارض، وعلى الخصوص في السلوك الملاحظ على مستوى أدنى من مستوى النظم الكلية. أي تنصب المقارنة على مستوى النظم الفرعية أو سلوك الأفراد والجماعات أو المجتمعات المحلية أو الطبقات. مثلا وظيفة التجنيد السياسي التي يقوم بها الحزب السياسي قد تؤديها مؤسسات أخرى في دول أخرى مثل القبيلة أو المسجد أو غيرها.

مستويات المقارنة في حقل السياسة المقارنة

مستويات المقارنة تعتمد في تحديدها على نوعية الحقل المعرفي الذي تتم فيه، وعلى الوحدة الأساسية للتحليل التي تعتمدها في عملية المقارنة. فالتوصل إلى وحدة التحليل الأساسية في حقول معرفية كعلم السياسة أو علم الاجتماع، يكون ضمن دائرة الجماعة أو المجتمع. فيما يكون مركّزا على الفرد في حقول معرفية أخرى كالأنثروبولوجيا وعلم النفس....

ـ مستويات المقارنة في المرحلة التقليدية:

عملية المقارنة المتصلة بالظاهرة السياسية، اعتمدت دائما منذ ظهور المنهج المقارن ثلاث مستويات من المقارنة:

ـــ **مستوى الدول:** وحدة التحليل فيه هي الدولة، وعليه يدفع البحث للتركيز على المؤسسات والأشكال التنظيمية مثل المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية والأحزاب السياسية وجماعات المصالح والجيوش، أي أنّ هناك تركيز على البنى والمؤسسات التي تصنع وتتّخذ القرار.

ـــ **مستوى الثقافات:** وحدة التحليل فيه هي القيم السائدة، التي تعكس الثقافات والمعتقدات والتقاليد والأيديولوجية وغيرها الخاصة بالدول، وهذا يدفع البحث للتركيز على المجتمعات المحلية والجماعات العرقية.

ـ **مستوى الفترات التاريخية:** وحدة التحليل هي التاريخ أو الأحداث التاريخية.

ـ مستويات المقارنة في المرحلة الحديثة:

المقارنة التقليدية الكلاسيكية دخلت في أزمة في الستينات على مستوى قدراتها المنهجية وعلى مستوى الصعوبات للتكيّف مع التحولات التي حدثت على مستوى المواضيع التي خضعت للتحليل السياسي.

إنهاء الاستعمار الذي برز في العدد الكبير من الدول الحديثة الاستقلال، عبّر عن بداية ظهور نظام دولي جديد مختلف عن النظام السابق. المقارنة بين البرلمانات الأوربية مثلا و برلمان لدولة نامية. وهذا معناه أنّ المقارنة أصبحت غير ممكنة أو أنّ المسلّمات التي قامت عليها المقارنة يجب أن تتغيّر. وهذا أدى إلى تطوّر في حقل السياسة المقارنة على أسس جديدة.

ولإنقاذ حقل السياسة المقارنة برز خياران:

ـ الخيار الأول كان تحويل كل مقارنة خارج الرقعة الجغرافية الأوربية إلى إطار آخر تمّ الاتفاق على تسميته دراسات إقليمية أو دراسات مناطقية، وهذا معناه أن المقارنة تتم ضمن أطر جديدة، دراسات إفريقية، دراسات شرق أوسطية، دراسات أمريكو لاتينية. هذا من جهة يعطي صفة أكثر علمية للنتائج، لأنّ من سيقوم بهذه الدراسات هم خبراء هذه المناطق، وهذا يعني تعميق في التحليل السياسي لهذه المواضيع، وليست دراسة سطحية تؤدي إلى نتائج سطحية عندما المقارنة تكون بين متغيرات غير متكافئة.

لكن هذا النوع من المقارنة أيضا، يجب أن يكون حذرا لأنّه يؤدي إلى استخراج الاختلافات الاثنية والعرقية أي التعدّدية المجتمعية، والتي قد تساهم في تأثيرات سلبية عليها. (ولهذا ضروري الحرص في انتقاء المصطلحات).

ـ الخيار الثاني كان التوجّه التنموي، الذي أصبح يفرض نفسه في بداية الستينات، كمنقذ للمنهجية المقارنة، على أساس أنّ المجتمعات الأوربية واجهت في الماضي نفس تحدّيات المجتمعات الأفريقية والآسيوية، مثل المونوركيات المطلقة التي تبرز من خلالها طبيعة الأنظمة التسلطية والشمولية، الفساد، الرشوة، عدم الاستقرار على مستوى الحدود الأوربية، أي أنّها واجهت نفس إشكاليات بناء الدولة.

الأخذ بهذا الخيار، معناه الاعتقاد بأنّ جميع الأنظمة السياسية، تخضع لمسار على مستوى التنمية السياسية. وهذا يعني أنّ المقارنة تصبح نوع من قياس مسار التنمية

فـي دولـة وأخـرى. وهـذا يعنـي أيضـا أنّ جميـع الـدول تتجـه نحـو نمـوذج للحداثـة السياسـية واحـد ووحيـد. وهـذا معنـاه أنّ جميـع المـداخل التـي يتوسّـع إليهـا هـذا المسـار تتحـوّل إلـى مسـتويات للمقارنـة، مثـل مسـتوى التجنيـد الاجتمـاعي للمجتمعـات عنـد دويتش، مستوى التنمية السياسية عند ألموند .....

الخيـار الثـاني كـان لـه وقـع كبيـر علـى العلـوم السياسـية وحقـل السياسـة المقارنـة بسـبب الكـم الهائـل مـن الصـبغة الأيديولوجيـة التـي يحملهـا، والتـي تهـدف إلـى اسـتخراج قـانون عـالمي للتحـوّل السياسـي مفـاده **كـل المجتمعـات تتغيّـر وتتحـوّل مـن تقليـد متعـدّد الأشـكال إلـى حداثـة موحّـدة يعبّـر عنهـا النظـام المعاصـر القـائم فـي المجتمعـات الغربية.**

وهذا أدى إلى تهميش شيئا فشيئا الخصوصيات الفعلية لهذه المجتمعات.

وهذا أدى إلى إعادة تشكيل الضوابط التعريفية للمنهجية المقارنة، من خلال:

ـ محاولـة اسـتبعاد الطـابع الأيـديولوجي وإضـفاء طـابع علمـي ورسـمي تمنحهـا قـدرة عملية أكثر.

ـ القطيعـة مـع النظريـات الكبـرى التـي تحمـل فـي داخلهـا أهـداف عالميـة (طموحـات عالميـة)، أي القطيعـة مـع عالميـة المـنهج والانطـلاق علـى مسـتوى التحليـل مـن الخصوصيات(عكس العالمية) الاجتماعية، الثقافية، الدينية والسياسية.

ـ الدراسة والتحليل تكون في سياقات تاريخية مختلفة، وليس سياق تاريخي موحّد.

ـ المواضيع التي تخضع للمقارنة على أساس حتمية التشابه بينها، يبرز أنّها قائمة على اختلافات، مثل المشروعية، الديموقراطية، الحداثة، وغيرها. وقد انطلقت هذه الدراسات المقارنة، مع ريتشارد باندیکس، الذي عمل على المقارنة بين المشروعية في تاريخ العديد من الدول خصوصا فرنسا، بريطانيا وألمانيا، اليابان وروسيا، وهذا حسب المعنى الذي يعطيه تاريخ كل واحدة منها لمفهوم المشروعية.

المقاربات والنظريات في حقل السياسة المقارنة.

ساد في حقل السياسة المقارنة مجموعة من المقاربات أو الاقترابات والنظريات، تزامنا مع التطور التاريخي لحقل السياسة المقارنة.

في المرحلة التقليدية، مرحلة " **الحكومات المقارنة** ":

المقاربة التاريخية:

تقوم على فكرة أساسية مفادها أنّ منطلق تفسير الظاهرة السياسية، هو عنصر أساسي التاريخ. وهي لا تقوم على سرد الأحداث، ولكن على تحليل نقدي للسياق التاريخي، أي للأحداث الهامة.

المقاربة المؤسساتية ـ القانونية:

وتنطلق من أنّ دراسة النظم السياسية، تبدأ بدراسة الدولة، أي المؤسسات السياسية الرسمية للدولة، ويعني ذلك دراسة مؤسسات الحكم في الدولة، ودراسة النظم السياسية للدولة ومؤسسات الدولة من خلال النصوص الدستورية المنظمة لها في كيانها العضوي والوظيفي. وهو من أقدم الاقترابات المستخدمة في معالجة الظواهر السياسية. ينطلق هذا الاقتراب من فكرة مفادها أنّ النظام السياسي هو مرادف

لنظـام الحكـم، بالتـالي تقتصـر الدراسـة علـى الإطـار القـانوني والشـكلي فـي تعريفهـا للدولة وشكلها وأركانها وأساليب اسناد السلطة.[21]

ويتضـمن الاقتـراب المؤسسـاتي ــ القـانوني أو المؤسسـي ــ القـانوني، كمـدخل لدراسـة الدولـة وأنظمـة الحكـم تنـاول الوحـدات التـي تضـمها مؤسسـات الدولـة، وهـي مؤسسـات السـلطة السياسـية، التنفيذيـة والتشـريعية والقضـائية، وعـدد الأعضـاء وكيفيـة اختيـارهم، وعلاقـة هـذه المؤسسـات بغيرهـا مـن المؤسسـات فـي المجتمـع. كمـا تتنـاول هـذه الدراسـة المؤسسـية اختصاصـات وصـلاحيات هـذه المؤسسـات كمـا يحـدّدها دسـتور الدولـة، وثقـل وحجـم هـذه المؤسسـات علـى مسـتوى النظـام السياسـي للدولـة، وتوزيـع الأدوار داخـل هـذه المؤسسـات، وطبيعـة ودرجـة تأثيرهـا الـذي يمتـد إلـى كافـة مجـالات الحيـاة الاجتماعيـة.[22] يؤكـد أنصـار هـذا الاقتـراب، علـى أنّ اهتمـام السياسـة المقارنـة، وعلـم السياسـة بصـفة عامـة، يجـب أن ينصـب علـى الدولـة مـن حيـث مؤسسـاتها وطبيعتهـا وتنظيمهـا فـي إطـار مـا يـنص عليـه قانونهـا الدسـتوري والإداري، وضـرورة الابتعـاد عـن دراسـة الأفـراد والسـلوك السياسـي و الجماعـات، لأنّ حسـبهم هـذا يـؤدي إلـى سـقوط الدراسـة فـي نـوع مـن الذاتيـة، وقـد يـؤدي إلـى فقـدان علـم السياسـة إلـى اسـتقلالية علـى

[21] كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، ط1. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1989، ص 61.
[22] نفس المرجع، ص 63.

مستوى الموضوع، باعتبار السلوك والنشاط و الجماعة وغيرها، هي عناصر مشتركة بين العلوم الاجتماعية.[23]

المقاربة الثقافية:

تركّز على أهمية القيم السائدة في الدولة في تفسير وفهم العملية السياسية والممارسة السياسية. سواء كانت هذه القيم تعبير عن إيديولوجية معينة، تقاليد، معتقدات، أخلاق، دين أو ثقافة سائدة.

كما تبلورت في هذه المرحلة مجموعة من الاقترابات التي وصفها بعض الدارسين كنظريات والبعض الآخر كمناهج، وهي اقتراب الطبقة، اقتراب النخبة واقتراب الجماعة.

تنطلق جميع هذه الاقترابات من فكرة، أنّ المجتمع ينقسم إلى طبقات أو فئات وجماعات وأنّ هذه الانقسام والصراع هو الذي يفرز نوعا معيّنا من النظام السياسي.

الملاحظ أنّ كل هذه الاقترابات متداخلة، لأنّ وحدة التحليل الأساسية هي " تجمّع من الأفراد لهم مواقع محدّدة في العملية السياسية" [24]وهذه الوحدة هي المتغيّر الأساسي في تفسير الظاهرة السياسية.

---

[23] نفس المرجع، ص65.

[24] نصر محمد عارف، **نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية " مقاربة إبستمولوجية"**، ط1. فرجينيا: جامعة العلوم الاسلامية والاجتماعية، 1998، ص 199.

اقتراب الطبقة:

ركّز هذا الاقتراب على مفهوم الصراع بين هذه المجموعات. وهذا معناه أنّ فهم الصراع هو مفتاح تفسير وفهم النظام السياسي. ضروري الإشارة إلى انّ التحليل الطبقي كإطار نظري يتناول تحليل وتفسير النظم الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، تعود بداياته إلى كتابات كارل ماركس أو الأيديولوجية الماركسية، لكن انتشر استخدامه بعد ذلك في العديد من الكتابات مع آدم سميث، ماكس فيبر، جوزيف شومبيتر، وغيرهم [25]، لكن رغم ذلك تناول العديد من الباحثين عدم اندماج التحليل الطبقي في بنية التحليل السياسي المقارن، وذلك لعد تبنّيه من قبل فريق من العلماء الأمريكيين الذين تمّ على أيديهم تطوّر حقل السياسة المقارنة حتى وصل إلى الصورة الحديثة لهذا الحقل.[26]

اقتراب النخبة:

ركّز هذا الاقتراب على صفة هذه المجموعة التي تحكم، والتي تنتظم حول قيم معيّنة منها الثروة، النفوذ، الهيبة والمكانة. وأصبحت هناك مفاهيم أخرى لنفس الجوهر مثل الطبقة الحاكمة، الطبقة السياسية، النخبة الحاكمة، الأرستقراطية،

[25] نفس المرجع، نفس الصفحة.
[26] نفس المرجع، ص 200.

الأوليغارشية، وغيرها، يتم تداولها في أدبيات علم السياسة. كما ارتبط تحديد النخبة ضمن حقل السياسة المقارنة، بعدّة إقترابات مثل مسارها التاريخي، المناصب التي شغلتها في المجتمع، السمعة التي اكتسبتها في إطار معيّن، وغيرها. وقد أشار موسكا وباريتو في هذا السياق إلى أنّ النخبة هي " الأقلية المنظمة التي تحكم نسبيا الأكثرية غير المنظمة، وهي تسيطر بفضل قدرتها المتفوقة، وبفضل رصيدها الثقافي، وهي جماعة تتمتّع بالقوة الاقتصادية والسياسية، والامتياز والمكانة إمّا بشكل مكتسب او موروث، أو هي جماعات وظيفية مهنية أساسا، تحظى بمكانة عالية في المجتمع."[27]

يقوم هذا الاقتراب على أنّ فهم طبيعة وصفة النخبة هو مفتاح تفسير وفهم النظام السياسي. وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى كتابات فيلفريدو باريتو في كتابه " العقل والمجتمع"، رايت ميلز في كتابه "قوة الصفوة"، غايتانو موسكا في كتابه " الطبقة الحاكمة" وروبرت ميتشلز في كتابه " الأحزاب السياسية"، وهم الباحثين الذين تبوأوا مركز الصدارة في الكتابات حول النخبة، والتي أعطت دفعا قويا للفكر النخبوي، وساهمت في بناء أرضية فكرية لهذا الأخير.[28]

[27] محمود محمد الناكوع، **أزمة النخبة في الوطن العربي**، ط1. الدار البيضاء ـ المغرب: مؤسسة الملك عبد العزيز، 1989، ص15.
[28] Geraint Parry, **Political Elite**, London: George Allen and Unwin Publishers,1969, p11.

اقتراب الجماعة:

ظهر هذا الاقتراب كرد فعل مباشر للتحليل القانوني ــ المؤسسي، وكمحاولة قوية استهدفت تحويل اهتمام علم السياسة من التحليل المعياري إلى التحليل التجريبي. وكانت الانطلاقة كتاب آرثر بنتلي " عملية الحكم"، والتي جاءت بعدها الكثير من الكتابات لباحثين أمثال غابريال ألموند، لابالومبارا، ايرير لاتام، جان بلوندال، تشارلز هاجن، دافيد تروفان، وغيرهم حيث تركّز دراسات الجماعة على مجموعات من الافراد التي تتفاعل فيما بينها سعيا نحو أهداف سياسية مشتركة.[29]

ويتمحور هذ الاقتراب حول ثلاثة مفاهيم وهي جماعة المصلحة، القوة والصراع وهي مفتاح فهم وتفسير النظام السياسي. انفردت هذه النظرية بالنظر إلى المجتمع على أنّه منقسم بصورة رأسية وأفقية إلى جماعات.[30]

لقد انصب اقتراب الجماعة على دراسة جماعات المصالح، ولكن تعرّض للكثير من النقد بسبب تركيزه على الجماعات الرسمية، كنقابات العمال، منظمات رجال الأعمال والبيروقراطية والكنيسة في المجتمع الأمريكي ودل أوربا الغربية، ولم يول اهتماما للجماعات غير الرسمية كالجماعات القرابية والاثنية والإقليمية وغيرها التي تحتل مكانة الصدارة في الدول غير الغربية وتلعب دورا خطيرا في عملية صنع

[29] كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، مرجع سابق، ص 67.
[30] نصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة**، مرجع سابق، ص 237.

القرار السياسي،[31] وهذا قد يؤدي إلى قصور في التحليل العلمي على مستوى هذه الدراسات.

في المرحلة السلوكية: مرحلة النظم السياسية المقارنة.

اصطبغت المرحلة السلوكية، بهيمنة نظرية النظم على حقل السياسة المقارنة، حيث تميّزت بكونها الفكرة التي انبثقت منها معظم نظريات السياسة المقارنة في هذه المرحلة، ابتداء من نموذج دافيد ايستون، امتدادا إلى النموذج الاتصالي لكارل دويتش ثم نموذج غابريال ألموند، وهي جميعها صياغات متنوعة لنفس النظرية.[32]

فقد اصطبغت المرحلة السلوكية من الناحية المنهجية المقارباتية والنظرية، بالتحليل النسقي البنائي الوظيفي والاتصالي. فقد تأسس التحليل النسقي لدافيد ايستون على مجموعة من المتغيرات أهمها المدخلات والتي تتكون من المطالب والدعم أو المساندة، المخرجات وهي استجابة النظام السياسي تأتي على شكل قرارات، العلبة السوداء وهي عملية تحويل تتم داخل النظام السياسي بعد استقباله للمطالب والتغذية الاسترجاعية، أضاف إليها غابريال ألموند متغيّر الوظيفة والبنية حيث مثلت الوظيفة فهم التعدّد والتنوّع في العادات والسلوكيات في مختلف المجتمعات البشرية، فيما تتمثل البنية في نمط معيّن من الخصائص والتفاعلات والعلاقات بين

[31] كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، مرجع سابق، ص 68.
[32] نفس المرجع، ص 262.

الأفـراد.[33] وأضـاف كـارل دويـتش متغيـرات جديـدة، علـى رأسـها المعلومـة كوحـدة لتحليـل الـنظم السياسـية وهـي جـوهر العمليـة السياسـية، مفهـوم ذاكـرة النظـام، ونظـام المعلومات.

في المرحلة ما بعد السلوكية: مرحلة السياسات المقارنة:

بـدأت تبـرز بـوادر فشـل السـلوكية، وتتلقـى انتقـادات قويـة بسـبب عـدم قـدرتها علـى تحقيـق مـا كانـت تسـعى إليـه، وهـو تطـابق العلـوم الاجتماعيـة والعلـوم الدقيقـة فـي دقـة النتـائج، إلا أنّ التحـول عنهـا إلـى مـا بعـد السـلوكية لـم يكـن تلقائيـا، لأنّ كمـا أشـار إلـى ذلـك فلاسـفة العلـم تومـاس كـوهن ولاكـاتوس، أنّ النمـوذج المعرفـي الجديـد فـي العلـم يظهـر، عنـدما يبـدأ بإيجـاد حلـول ومعالجـات لمشـاكل الواقـع. فظهـور مـا بعـد السـلوكية لـم يحـدث بسـبب فشـل السـلوكية، لكـن عنـدما بـدأت هـذه المنظومـة المفاهيميـة الجديـدة " ما بعد السلوكية" في الوجود والاستعمال.[34]

<u>اقتراب علاقة الدولة ـ المجتمع:</u>

جـاء هـذا الاقتـراب لتصـحيح رؤيـة ليبراليـة مرتبطـة بكـون الدولـة حكمـا بـين الجماعـات، وعليـه هنـاك تركيـز فـي دراسـة السياسـات العامـة للدولـة فـي سـبيل إيجـاد نظريـات ضـمن المنظـور التنمـوي؛ علـى مـدخلات النظـام السياسـي وعـدم إعطـاء نفـس الأهميـة

[33] نصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة**، مرجع سابق، ص 270.
[34] نفس المرجع، ص 296.

لمخرجات النظام السياسي. حيث أشار جويل مجدال مؤسس هذا الاقتراب إلى أنّ الدراسات السياسية المقارنة، بعد الحب العالمية الثانية كان لا يزال مركز اهتمامها لا يزال ضمن المقاربة المؤسساتية ــ القانونية، من خلال دراسة المؤسسات، الدساتير، الأبنية الرسمية، إلى أن حدث تحول بسبب المنهجية السلوكية التي نقلت الاهتمام إلى علاقة الشعوب بحكوماتها، التي تبحث في تأثير سياساتها على المجتمع لمواجهة المدخلات التي تأتي من المجتمع. فانصب التحليل على هذا الاتجاه. وأصبح انشغال الأنظمة في إيجاد وصفات أو معالجات هو نفسه انشغال الباحثين. و ابتعد هؤلاء عن مهمتهم الأساسية وهي تقديم وصف وتفسير لهذه الوصفات والمعالجات.[35]

يقوم هذا الاقتراب على التحوّل من الاهتمام بتأثير الجماعات والمصالح والمشاركة القادمة من الجماهير على القيادة وعلى السياسات؛ إلى الاهتمام بتأثير السياسات على الجماعات. وهو ما يؤدي إلى طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة، وهذا معناه إعطاء صفة للمنظمات الرسمية وغير الرسمية، الأسرة، الجماعة، الأصدقاء، العصابات، الأحياء، النوادي والنقابات.....لممارسة دور في الضبط الاجتماعي، أي المساهمة في تحديد معايير السلوك للمجتمع.

[35] نصر محمد عارف، **نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة الأنظمة السياسية العربية**، مرجع سابق، ص311. عن
Joel S. Migdal, **Strong Societies and Weak States: State Society Relations and State Capabilities in the Third World.** New Jersey : Princeton Press, 1988, pp. 10-11

المقاربة الكوربوقراطية أو الكوربوراتية:

يمثل الاقتراب الكوربوراتي، إطارا نظريا يلعب دور في تفسير الظواهر السياسية من منظور مقارن، بالتأكيد على التفاعلات المتنوعة الممكنة بين الدولة و الجماعات وعلى الروابط القانونية الممكنة بينها، والتي تساهم في تقديم تفسيرات لاختلاف مخرجات الأنظمة السياسية في مختلف الدول، بل وذهب البعض إلى اعتبارها أيديولوجية جديدة إلى جانب الماركسية و الليبرالية، باعتبارها تقدّم نوع من تصور شامل للعلاقات بين الدولة و الجماعات، تتميّز فيه الجماعات بالاستقلالية وبالتالي بالسلطة.[36]

تنطلق هذه المقاربة من تساؤل جوهري: هل الجماعات هي التي تسيطر على الدولة؟ أم الدولة هي التي تسيطر على الجماعات؟

تؤكّد على الأبعاد القانونية للعلاقة بين الجماعات والدولة. الرابطة بين القانون والقوة والرابطة بين القانون والمصلحة.

الاقتراب الكوربوقراطي، كان ظهوره مرتبط بالتركيز على تفسير بعض الجوانب من الظواهر السياسية التي قدّمت لها السلوكية تفسيرات هامشية مثل علاقات العمل، تفاعل جماعات المصالح، البيروقراطية وعلاقة الدولة بالجماعات وغيرها، ولهذا

---

[36] نصر محمد عارف، **نظريات السياسة المقارنة**، مرجع سابق، ص 310. عن
Harman Zeigler, **Thematic Continuities: Pluralism and the Corporatist Critique of Pluralism,** in: Long. Ed; Annual Review of Political Science, pp 52- 53.

بعض الدارسين اعتقدوا أنّ الجانب المنهجي والنظري في المفهوم يمكن ان يطلق عليه "علاقات الدولة ــ المجتمع"، لأنّ معظم المعاني شيوعا للكوربوقراطية يركّز على العلاقة بين المصالح والوسائل المتبادلة بين الدولة والجماعات إن كان ذلك من الناحية القانونية أو ما يشهده الواقع من تطبيق.[37]

تاريخيا، يعود ظهور الكوربوراتية إلى بدايات القرن التاسع عشر، فقد استخدمت الكوربوراتية من طرف الفكر الاجتماعي البابوي والمحافظين في الكنيسة الكاثوليكية للدفاع عن حق التكوينات المؤسساتية في حكم نفسها وأعضائها، ضد سطوة الدولة؛ واستخدمت فيما بعد في أواخر القرن التاسع عشر من قبل الكنيسة والدولة معا في مواجهة القوى الماركسية والطبقات العاملة والليبرالية معا. كما تمّ استخدامها من طرف القوى الليبرالية للدفاع عن شرعية استقلالية مؤسساتها، ومن طرف البروليتاريا بعد قيام الشيوعية، ومن طرف الأنظمة النازية والفاشية للتأكيد على الواجب والمسؤولية وحق الدولة. هذا الاستخدام المتنوع لمفهوم الكوربوراتية من طرف جماعات مختلفة أدى إلى التفرقة بين كوربوراتية المجتمع أو الكوربوراتية الديموقراطية، القائمة على التنوع الديموقراطي والانتخابات المنظمة والضوابط القانونية والحدود الواضحة على ممارسة البيروقراطية؛ وكوربوراتية الدولة أو

[37] نصر محمد عارف، **نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية**، مرجع سابق، ص 307 عن
Douglas A. Chalmers, **Corporatism and Comparative Politics,** in: Cantori and Ziegler eds, p137- 140

الكوربوراتيـة السـلطوية القائمـة علـى نظـام الحـزب الواحـد والحـدود الغامضـة علـى ممارسة البيروقراطية.[38]

نظرية التبعية:

نشـأت نظريـة التبعيـة بسـبب فشـل الـدول فـي تأسـيس نمـاذج تنمويـة تحقّـق لهـا النهضـة والتطـوّر، والسـبب هـو عـدم الأخـذ بعـين الاعتبـار المتغيـرات والفواعـل الدوليـة فـي تفسـير التخلـف. فنظريـة التبعيـة تؤكّـد علـى أنّ دول العـالم الثالـث ليسـت لهـا القـدرة علـى بنـاء مؤسسـات وأنظمـة بمعـزل عـن النظـام الـدولي وآلياتـه ومؤسسـاته التـي تسـيطر عليهـا الـدول القويـة المتقدّمـة؛ وهـي نظريـة تعـود أصـولها الفكريـة تاريخيـا إلـى الأيديولوجيـة الماركسـية.[39] تؤسـس تفسـيراتها علـى فكـرة مفادهـا أنّ دور الغـرب الرأسـمالي فـي تقسـيم العمـل الـدولي، سـاهم فـي تشـكيل تـاريخ الجنـوب ابتـداء مـن المرحلـة المركنتيليـة، ثـم حريـة التجـارة، ثـم مرحلـة التمويـل الرأسـمالي، وأخيـرا سـيطرة المؤسسـات المتعـدّدة الجنسـيات، وهـو سـيرورة تاريخيـة أسسـت لنظـام اقتصـادي موحّـد، تمثل في إطاره مشاكل العالم الثالث هي نتيجة طبيعية لتنمية العالم الأوّل.[40]

---

[38] نصر محمد عارف، **نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية "**، مرجع سابق، ص 309 عن
Herbert G. Reid, **American Liberalism, Authority, and the Corporat state: A Critical Interpretation,** in, Samuel Long, ed, Annual Review of Political Science, New Jersy: Ablex Publishing Corporation,1990, vol3, p 138.

[39] نصر محمد عارف، نفس المرجع السابق، ص 297.

[40] نصر محمد عارف، **نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية " مقاربة ابستمولوجية"** ، مرجع سابق، ص 297.

المواضيع الأساسية في حقل السياسة المقارنة

انصب اهتمام حقل السياسة المقارنة على دراسة الأنظمة السياسية والمنتظمات السياسية وما يتعلّق بها من طبيعة النظام السياسي، الفرق بين النظام السياسي والمنتظم السياسي، تصنيفات الأنظمة السياسية، الأنماط الانتخابية، أنظمة الحكم. وأولى حقل السياسة المقارنة في المرحلة الحديثة على موضوع آخر هو التحول الديموقراطي باعتبار جميع الدول اليوم تسعى إلى الديموقراطية كأحسن نمط للحكم يبدو وصلت إليه البشرية.

دراسة في الأنظمة السياسية والمنتظمات السياسية، هي دراسة في التفاعلات السياسية في بعدها السلطوي والارتقاء بالفكر السياسي والمعرفة السياسية إلى مستوى التحليل. فالعلوم السياسية تقوم على الجمع والتفسير والتحليل للظواهر السياسية في كلاّنياتها وفي تفاعلها مع بعضها البعض. فالظاهرة السياسية ليست ظاهرة معزولة، بل هي جزء من كلّ منظّم أطلق عليه دافيد ايستون "النسق السياسي" أو "المنتظم السياسي"

أولا ـ دراسة في الأنظمة السياسية والمنتظمات السياسية

صيغت الكثير من التعاريف حول النظام السياسي والمنتظم السياسي. ورغم تقدير الاختلاف بين هذه التعاريف، إلاّ أنّ هناك عناصر مشتركة هناك اتفاق حولها، هي التي تحدّد طبيعة النظام أو ماهيته والعناصر المكوّنة للنظام السياسي، ومنها البنى المكوّنة للنظام، عملية التفاعل داخلها، الأدوار الموكلة لكلّ بنية، نوعية القرارات والسياسات الموكلة إليه، عمل النظام السياسي وحدود الفصل بين هذا النظام والبيئة المحيطة به.

قبل التطرق إلى مفهوم المنتظم السياسي أو النسق السياسي، سنتناول بعض تعاريف النظام السياسي لعلماء السياسة أمثال دافيد ايستون، باول، مكريدس، بنتلي، دويتش، ألموند، بلوندل وأبتر وغيرهم.

لقد عرفه صاموبل بير أنّه: " البناء الذي ينجز للمجتمع وظيفة معينة وهي وظيفة صنع السياسات وإصدار القرارات الشرعية. والتمييز بين النظام السياسي وغيره من نظم أخرى يعتمد على طبيعة القرارات حيث يفترض إمكانية التمييز بين القرارات السياسية وغير السياسية."[41] ويركّز ألموند وباويل وماكس فيبر على القوة الشرعية كخط مستمر تتم عبره حركة النظام السياسي التي تعطي له أهمية خاصة وقدرة

[41] عبد الغفار رشاد، **قضايا نظرية في السياسة المقارنة**، ط1. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1993، ص 38.

علـى التماسـك. ويؤكـدان علـى غـرار بيـر أنّ النظـام السياسـي يحـوي خاصـية السـلطة السياسية التي تحتكر دون سواها الاستعمال الشرعي لوسائل الإكراه والأمر.[42]

أمّـا المنـتظم السياسـي، فيعرّفـه دال فـي كتابـه " مـن يحكـم؟ " " كمجمـوع مـن العلاقـات الإنسـانية والبشـرية والتـي تنـتج عنهـا علاقـات سـلطوية أو حكـم أو قيـادة." فيمـا يعتبـره جـون وليـام لابييـر بمثابـة سـيرورة أو مسـار ينـتج عنـه قـرارات فهـم كـلّ المجتمـع، وهـي ذات طابع سلطوي.

فـي الواقـع تنـاول مفهـوم النظـام السياسـي والمنـتظم السياسـي يجعـل أي باحـث يصـطدم بمئـات التعـاريف حولهـا، ولهـذا وجـدت النظريـة العامـة للأنسـاق التـي تعبّـر عمـا هـو متفق عليه من قبل علماء السياسة حول هذين المفهومين.

تنطلـق هـذه النظريـة مـن الإنسـان كمعطيـة لتحليـل الظـواهر الإنسـانية والاجتماعيـة وعليـه السياسـية. فهـي تعبيـر عـن التحـول مـن الطبيعـة كمرجعيـة لتفسـير الظـواهر السياسـية والأخلاقيـة التـي كـان النظـر الفلسـفي فيهـا ينظـر للإنسـان كشـيء مثلـه مثـل أي مـادة اسـتنادا إلـى الملاحظـة الحسـية متجـاهلا مـا قـد ينبـع عـن القلـب مـن عواطـف وأحاسيس تفسّر السلوك الإنساني في العموم.

هـذه النظريـة تنطلـق مـن الاحتياجـات الأساسـية للأفـراد التـي ينـتج عنهـا نظـام اجتمـاعي فـالفرد لا يعـيش بمعـزل عـن العلاقـات الاجتماعيـة وعـن الجماعـة ونظـام

[42] نفس المرجع، ص 39 - 40.

بيئـي ونظـام اقتصـادي ونظـام ثقـافي ونظـام سياسـي. وتوصـلت هـذه النظريـة إلـى نتيجـة تتمثّـل فـي أنّ المنـتظم السياسـي أو النسـق السياسـي هـو مجمـوع هـذه الأنظمـة الفرعيـة. لكـنّ دافيـد ايسـتون رغـم اتفاقـه مـع علمـاء السياسـة حـول مضـمون النظريـة؛ إلاّ أنـه اختلـف معهـم حـول النتيجـة وأكـد علـى رفضـه لهـا حيـث يعتقـد أنّ قبـول المنـتظم السياسـي كمجمـوع الأنظمـة الفرعيـة يعنـي أنّ هنـاك نـوع مـن تماثـل بـين الانظمـة الفرعيـة وهـذا غيـر صـحيح لأنّ النظـام السياسـي يتميّـز بخاصـية غيـر موجـودة فـي الأنظمـة الفرعيـة الأخـرى وهـي خاصـية السـلطة السياسـية التـي تتمتّـع بـالإكراه المـادي المشـروع. وعليـه يعتقـد دافيـد ايسـتون أنّ النسـق السياسـي أو المنـتظم السياسـي هـو التفاعـل بـين البنيـة السياسـية (النظـام السياسـي) والبنيـة الثقافيـة (النظـام الثقـافي) والبنيـة الاقتصـادية (النظـام الاقتصـادي)، والتفاعـل هنـا يعنـي أنّـه إذا حـدث خلـل فـي أحـد الأنظمـة الفرعيـة اهتـزّ كـلّ المنـتظم وإذا غـاب أحـد الأنظمـة الفرعيـة، غـاب المنتظم ككل.

وقـد اختلفـت النظـرة إلـى مفهـوم النظـام السياسـي فـي مرحلـة مـا بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة عـن مرحلـة مـا قبـل الحـرب، حيـث أصـبحت دراسـة الـنظم السياسـية تـتم مـن منظـور قـانوني دسـتوري، يـؤدي إلـى الخلـط بـين النظـام السياسـي ونظـام الحكـم كمجموعـة مـن القواعـد الدسـتورية التـي تحـدّد شـكل الدولـة وشـكل الحكومـة وتـنظم

السلطات العامة الثلاث التشريعية، التنفيذية والقضائية واختصاصاتها والعلاقات بينها.[43]

في الواقع ، عجزت جميع المحاولات للوصول إلى تفسير علمي شامل للنظم السياسية ، و قدّمت تفسيرا علميا جزئي لنظام سياسي في مجتمع ما و في قدرة زمنية محددة أو لقطاع معين من قطاعات ذلك النظام السياسي ، وعلى هذا الأساس تعددت اتجاهات تحليل النظم تبعا لذلك في السبعينات وازدادت تشعبا في فترتي الثمانينات و التسعينات من القرن العشرين .

وانطلق تحليل هذه الاتجاهات في تحليل النظم من خلال ثلاث معايير: من حيث المنهج، من حيث مادة التحليل ومن حيث مفاهيم التحليل.[44]

أولا ــ من حيث المنهج

. الاتجاه القانوني: وينظر إلى مؤسسات السلطة كمنظمات قانونية تحليلها يكون وقفا على النصوص الدستورية. وهذا يعني سواد مبدأ سيادة القانون.

. الاتجاه الفلسفي: ويعتمد في تحليله للأنظمة السياسية على القواعد القانونية ولكن يتجاوز ذلك إلى ربط مؤسسات السلطة بأيديولوجياتها أي القيم العقائدية أو النظام القيمي الذي يحكم المجتمع من نظم ليبرالية، ماركسية وشيوعية ....

[43] محمود اسماعيل وجلال عبد الله معوض، **علم السياسة**. القاهرة: دار النهضة العربية، 1997، ص 75.
[44] عادل ثابت، **النظم السياسية**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001، ص 15,

. الاتجـــاه الـــواقعي: ويعتمـد فـي تحليـل مؤسسـات الحكـم علـى النظـر إلـى الواقـع السياسـي أي إلـى مـن يحكـم فعـلا، أي أنّ تفسـير وشـرح الظـواهر السياسـية، يعتمـد علـى تحليـل الواقـع السياسـي. ويعتقـد أصـحاب هـذا الاتجـاه أنّ علـى مسـتوى جميـع الأنظمـة السياسـية، توجـد قلـة رأسـمالية مـن رجـال المـال والصـناعة علـى سـدّة الحكـم، وهـم وراء القـائمين رسـميا علـى صـناعة القـرار السياسـي، اختـاروا البقـاء بعيـدا عـن موقـع السـلطة الرسـمية مكتفـين بالضـغط عليهـا لحسـاب مصـالحهم، ولهـم نفـس التـور بخصـوص الأحـزاب السياسـية، حيـث فـي تصـوّرهم، هنـاك قلـة فـي كـل حـزب تسـيطر على مواقع القيادة فيه.[45]

. اتجـــاه دراســـات الحـــالات: وهـو قـائم علـى دراسـة جانـب مـن جانـب النظـام وهـي بحوث اختيارية ميدانية بحثه كدراسة سياسة معينة أو مؤسسة معينة أو غيرها.

ثانيا ــ من حيث مادة التحليل:

. أولا: اتجـــاه تحليـــل المؤسســـات السياســـية: ويعتمـد هـذا الاتجـاه علـى تحليـل مؤسسـات السـلطة تبعـا لكـون وظائفهـا سياسـية. وظيفـة السـلطات الـثلاث ووظيفـة المؤسسة العسكرية.

فالسـلطة التشـريعية والسـلطة التنفيذيـة وظائفهـا السياسـية تقـوم علـى صـنع القـوانين العامـة مـن جهـة وصـنع اللـوائح العامـة التـي يقتضـيها عمـل الأولـى. وتتمثـل الوظيفـة

[45] عادل ثابت، مرجع سابق، ص 21.

السياسية للسلطة القضائية . التي تعدّ طبيعة قراراتها في أغلبها جزئية . في الحكم على دستورية القوانين. أمّا المؤسسة العسكرية فوظيفتها الأساسية فنية هي الدفاع عن الوطن؛ ولكن قد تجمع بين هذه الوظيفة والمشاركة في الحكم فتنقلب وظيفتها من دفاع على المصلحة العامة للوطن إلى دفاع عن مصلحة النظام السياسي.

. ثانيا: اتجاه تحليل الأنساق السياسية: ومادة التحليل هنا هي النسق السياسي الذي يعني " مجموعة المؤسسات والمنظمات السياسية وغيرها من قوى مجتمعها الفعلية وهي تعمل في أنساق فيما بينها، أي متفاعلة في تفاعل يتحقق به اتزان أدوارها في عملية صنع القرار السياسي على مستوى المجتمع الكلي."

ثالثا: تحليل النظم السياسية طبقا لمفاهيم التحليل:

. الاتجاه البنيوي: يعتمد هذا الاتجاه على مفهوم "البنية " المنقول عن أحد علوم الأحياء (علم التشريح) كأداة ذهنية لتصوير الكيانات السياسية، على اعتبار أن كلّ كيان يقوم على مجموعة أجزاء هي منه بمثابة تلك الأجزاء في الكائن الحي.

. الاتجاه الوظيفي: ويركز أصحاب هذا الاتجاه على مفهوم " الوظيفة " المستعار من أحد علوم الأحياء (علم الفسيولوجي) حيث يتصور به علماء الأحياء الوظيفة التي يؤديها كل عنصر من عناصر الكائن الحي وهذا يؤدي إلى استمراره في

الحيـاة. وبإسـقاط هـذا علـى النظـام السياسـي، يعطينـا دور كـل عنصـر مـن عناصـر النظـام الـذي يقـوم بوظيفـة معينـة تـؤدي مجتمعـة إلـى تكامـل النظـام السياسـي واستمراره.

أنواع الأنظمة السياسية (التصنيف الحديث للأنظمة السياسية).

في الماضي تصنيف الأنظمة السياسية كان قائما على معيار " **من يحكم؟؟**" وهذا أفرز نظام الحكم الفردي، نظام حكم الأقلية ونظام حكم الأغلبية. لكن حاليا تصنيف الأنظمة السياسية مرتبط بمعيار " **كيف يحكم؟؟**" وهذا أفرز النظام الديموقراطي، النظام التسلطي والنظام الشمولي.

أولا: النظام الديموقراطي: وهو مرتبط بثلاث خصائص أساسية:

ـ المساواة: المساواة أمام القانون كقاعدة دستورية وكمبدأ أساسي من مبادئ حقوق الانسان.

- التداول على السلطة:

- رأي الأغلبية

الديموقراطية هي قبل أن تكون وسيلة، هي قناعة بحق الشعب في الاختيار.

ثانيا: النظام التسلطي والشمولي:

تتميز الأنظمة التسلطية والشمولية بخاصيتين:

1 . وحدانية الحزب: وجود حزب واحد.

2 . تشخيص السلطة: احتكار السلطة من طرف فرد واحد

وهـذا يعنــي أنّ تسـيير السـلطة مونـوقراطي. لكـن إذا كـان هـذا التسـيير المونـوقراطي خـاص بالدولـة فقـط أي بمؤسسـات الدولـة أي أنّ هـذا الاحتكـار والهيمنـة خاصـة بهـذه المؤسسـات فقـط فـإن **النظـام تسـلطي**. أمّـا إذا تجـاوزت ذلـك إلـى الهيمنـة علـى كـل المجتمع، أي هيمنة على مؤسسات الدولة والمجتمع فإنّ **النظام شمولي**.

فـي النظـام التسـلطي، الهيمنـة علـى مؤسسـات الدولـة فقـط والمجتمـع حـر، لكـن النظـام الشــمولي يتّصــف بالتكفّــل الكلــي بــالمواطن، كــل الحــدود ملغيــة بــين السياســي والاجتماعي إذ لا يوجد أي فصل بين السياسي والاجتماعي.

أنظمة الحكم الديموقراطي

القاعدة التي تحدّد الأنظمة السياسية هي قاعدة الفصل بين السلطات، وضعها مونتسكيو تقوم على مبدأ أنّ كل سلطة لا يحدّها إلاّ سلطة مثلها. فالنظام البرلماني ولد في ظل موناركية مطلقة وفي ظل احتكار السلطة، والثورة الديموقراطية الليبرالية عندما ظهرت كان هدفها الأساسي هو وضع حد للسلطة المطلقة، وقاعدة الفصل بين السلطات التي وضعها مونتسكيو جاءت في هذا السياق. وتعني إعادة تنظيم السلطات بتوزيعها إلى وظائف مختلفة أي تقسيم وظائف السلطة إلى وظيفة تشريعية ووظيفة تنفيذية ووظيفة قضائية. بالنسبة لمونتسكيو يجب على هذه الوظائف ألا تكون مجتمعة في يد واحدة أي ألا تحتكرها مؤسسة أو شخص واحد.

قاعدة الفصل بين السلطات التي وضعها مونتسكيو هي التي تنبثق منها أنواع أنظمة الحكم الديموقراطي وهي: الرئاسي، البرلماني، شبه الرئاسي وحكومة الجمعية أو النظام المجلسي.

النظام الرئاسي

يقوم النظام الرئاسي على أساس الفصل التام بين السلطات العامة في الدولة، التشريعية، التنفيذية والقضائية. بحيث تكون كل منها مستقلة استقلالا كاملا عن

بقية السلطات في ممارستها لوظيفتها المحدّدة لها في الدستور. كما يقوم النظام الرئاسي من ناحية أخرى على أساس جمع الرئيس لرئاسة الدولة ورئاسة الحكومة، لكي يمارس جميع مظاهر السلطة التنفيذية بنفسه، أو عن طريق ما يختارهم من وزراء لكي يساعدونه في ذلك. [46]

ويقوم النظام الرئاسي على ثلاثة قواعد رئيسية:

ـ **انتخاب الرئيس عن طريق اقتراع عام (مباشر أو غير مباشر)**: الرئيس في النظام الرئاسي منتخب من الشعب بصورة مباشرة أو غير مباشرة، الملاحظ أنّ الرئيس منتخب من طرف الشعب وليس من طرف الهيئة النيابية، ويتولى اختيار وزراء وله حق إعفاؤهم من مناصبهم وهم لا يشكلون مجلس وزراء مثل ما هو الشأن في النظام البرلماني، بل حتى تسمية وزراء لا تطلق عليهم بل يسمون بالسكرتيرين لضعف سلطاتهم، فهم يخضعون خضوعا تاما للرئيس.[47]

ـ **أحادية الجهاز التنفيذي**: والتي تعني أنّ على رأس السلطة التنفيذية شخص واحد فقط هو الرئيس الذي يجمع بين صفة رئيس الدولة وصفة رئيس الحكومة في نفس الوقت، أي أنّه لا يوجد فصل بينهما.[48]

---

[46] السعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، ط4. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص112.
[47] السعيد بوشعير، مرجع سابق، ص113.
[48] غالي بطرس بطرس، **المدخل في علم السياسة**. القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية، 1998، ص203.

ـــ **استقلالية السلطات:** أي استقلالية السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية وهو فصل تام وظيفي وعضوي. حيث يرتكز النظام الرئاسي على دعامة رئيسية ثانية هي الفصل التام بين السلطات الثلاث، أو استقلالية السلطات، حيث يبرز الفصل الوظيفي من خلال استقلالية السلطة القضائية بممارسة وظيفتها، ويتم اختيار القضاة عن طريق الانتخاب. واستقلالية السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية، إذ لا يملك رئيس الدولة حق دعوة البرلمان للانعقاد المادي، ولا يملك حق حل البرلمان، ومن ناحية أخرى لا تستطيع السلطة التنفيذية التدخل في البرلمان أو اقتراح قوانين أو إعداد ميزانية الدولة.[49] كما يبرز الفصل العضوي من خلال عدم جواز الجمع بين الوزارة وعضوية البرلمان، وعدم جواز حضور الوزراء في جلسات البرلمان، كما لا يجوز محاسبة الوزراء أمام البرلمان، عن طريق الأسئلة أو سحب الثقة منهم، لأنهم مسؤولون فقط أمام رئيس الدولة. كما لا يجوز حتى دخول رئيس الدولة مبنى البرلمان، إلاّ مرة واحدة في السنة لإلقاء برنامجه السنوي. ولطالما كان أبرز التطبيقات للنظام الرئاسي هو النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يستند إلى الدستور الذي تمّ إقراره في عام 1787، في مؤتمر عقد في مدينة فيلاديلفيا، حضرته 13 ولاية حصلت على استقلالها عن التاج البريطاني.[50]

---

[49] بطرس بطرس غالي، مرجع سابق، ص 203.

[50] تيسير عواد، **محاضرات في النظم السياسية المقارنة**، ط2. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص 65.

النظام البرلماني:

يقوم النظام البرلماني على أساس التوازن والمساواة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. حيث يقوم على الفصل المرن أو النسبي بين السلطتين، بحيث تقوم علاقة مساواة وتعاون بينهما. وهو يطبق في الدول الملكية والدول الجمهورية على حد سواء. [51]

يقوم النظام البرلماني على أربعة قواعد رئيسية:

ـ **ثنائية الجهاز التنفيذي:** وتعني أنّ على رأس السلطة التنفيذية شخصين، أي يقوم على أساس الفصل بين منصب رئيس الدولة ومنصب رئيس الحكومة، بحيث يكون رئيس الدولة غير مسؤول، والمسؤولية السياسية تقع كاملة على الوزارة وأعضائها.[52]

في النظام البرلماني، رئيس الدولة غير مسؤول سياسيا، فهو لا يتولى سلطات تنفيذية فعلية، ولا يعتبر مركز ثقل في تسيير دفة الحكم في البلاد، ولا تقع أي مسؤولية على عاتقه سواء كان ملكا أو رئيسا للدولة. وهذا يعني أنّ الملك أو الامبراطور أو الرئيس لا يحاسب سياسيا وغير معرّض للمساءلة السياسية، لأنّه لا يمتلك سلطة فعلية، لأنه غير منتخب من طرف الشعب. فالملك أو الامبراطور يأتي عن طريق الوراثة، والرئيس في النظام البرلماني يتم انتخابه من طرف أعضاء

[51] السعيد بوشعير، مرجع سابق، ص 120.
[52] يحي الجمل، **الأنظمة السياسية المعاصرة**. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص 194.

البرلمان. فصفة الرئيس أو الإمبراطور أو الملك صفة شرفية، وتقع المسؤولية السياسية على الوزارة، رغم أنّ الدساتير تعهد للرئيس في النظام البرلماني ببعض الاختصاصات.

ـ **حكومة منبثقة من البرلمان** و ـ **حكومة مسؤولة أمام البرلمان** أو سحب الثقة ن الحكومة من طرف البرلمان، تبرز هذه القاعدتين الفصل المرن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ومعناه قيام توازن بينهما، بسبب حصول كل واحدة منهما على حقوق معيّنة تسمح لها بمواجهة السلطة الأخرى. فالسلطة التشريعية لديها الحق في تقرير المسؤولية الوزارية وسحب الثقة من الوزارة، فيما السلطة التنفيذية تتمتّع بالمقابل بحقها في حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة.[53]

ولقد نشأت عدة مظاهر للاتصال والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ومشاركة أعضائها في مناقشة مشروعات القوانين المطروحة أمام البرلمان، والتصويت عليها وحقها في إصدار ما تقرّه الهيئة النيابية من هذه القوانين. كما أنّ حضور أعضاء الوزارة لجلسات البرلمان والاشتراك في مناقشات اللجان البرلمانية المختلفة وشرح سياسة الحكومة الخاصة بالموضوعات المطروحة، يمثل مظهرا هاما للاتصال والتعاون بينهما. [54]

[53] خليل محسن، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، ط2. مصر: منشأة المعارف، 1971، ص 115.
[54] نفس المرجع، نفس الصفحة.

وتمثل بريطانيا مهد للنظام البرلماني، وقد تحدّدت معالمه بوضوح عندما انتقلت السلطة الفعلية من يد الملك غير المسؤول، إلى يد الوزارة المسؤولة أمام البرلمان، وكان ذلك في حدود النصف الثاني من القرن الثامن عشر.[55]

ـ **حق حلّ البرلمان من طرف الرئيس:** وقد أشرنا إلى ذلك سابقا. فلتحقيق جوهر قاعدة الفصل بين السلطات لمونتسكيو والقائم على فكرة جوهرية مفادها أن السلطة لا يمكن إيقاف استبدادها إلا من طرف سلطة أخرى مثلها. حيث يبدو النظام البرلماني وكأنّ كل السلطات تتمحور حول البرلمان، وهذا الأخير بإمكانه الاستبداد، وعليه أضاف مونتسكيو لقواعد النظام، هذه القاعدة التي تسمح للرئيس وهو صفة شرفية، (يملك ولا يحكم)، صلاحية سياسية مهمة لمنع إمكانية استبداد البرلمان وهي حق حل البرلمان من طرف الرئيس.

<u>النظام شبه الرئاسي:</u>

يعيد الكثير من الدارسين تسمية النظام شبه الرئاسي، إلى الجمع بين خصائص النظام البرلماني وخصائص النظام الرئاسي. لكن في الواقع ،وبعد التمعّن في قواعد هذا النظام، يبدو أنّ تسمية النظام شبه الرئاسي تعود إلى أنّ هذا النظام في الأصل هو نظام برلماني ويتوفّر على قواعد هذا النظام، واصبح يشبه الرئاسي

[55] تيسير عواد، مرجع سابق، ص 71.

عنـدما أضـاف قاعـدة مـن النظـام الرئاسـي وهـي الـرئيس منتخـب مـن طـرف الشـعب وباقي القواعد هي قواعد النظام البرلماني. وعليه فهو يقوم على القواعد التالية:

ـ انتخاب الرئيس عن طريق اقتراع عام. (مباشر أو غير مباشر)

ـ ثنائية الجهاز التنفيذي

ـ حكومة منبثقة من البرلمان

ـ حكومة مسؤولة أمام البرلمان أو سحب الثقة ن الحكومة من طرف البرلمان

ـ حق حلّ البرلمان من طرف الرئيس

الأنماط الانتخابية

هناك ثلاثة أنواع من الأنماط الانتخابية الشائع استعمالها في العالم

1 . **الأغلبيـــة البســـيطة:** وهـو نمـط الانتخـاب بالأغلبيـة فـي دورة واحـدة. يقـوم هـذا الـنمط علـى قاعـدة واحـدة **وهــي: مــن يتحصــل علــى أغلبيــة الأصــوات يفــوز فــي الانتخابــات.** وهـي عبـارة عـن دورة واحـدة تحـدث خلالهـا كـل التحالفـات الممكنـة لأنـه لا توجد فرصة أخرى.

حيـث يـذهب غالبيـة فقهـاء القـانون الدسـتوري إلـى أنّ هنـاك تـلازم حتمـي بـين نظـام الأغلبيـة البسـيطة ونظـام الثنائيـة الحزبيـة؛ لأنّ هـذا النظـام يـؤدي فـي المـدى الطويـل علـى الأقـل، إلـى التقليـل مـن عـدد الأحـزاب. حيـث يحـدث تحـالف بـين الأحـزاب السياسـية، حتـى ينتهـي الأمـر إلـى وجـود حـزبين كبيـرين يتبـادلان الأغلبيـة البرلمانيـة على امتداد السنين.

فـي هـذا السـياق، يمكـن الإشـارة إلـى النمـوذجين الأمريكـي والبريطـاني، حيـث تأخـذ كـل منهمـا بنظـام الحـزبين الكبيـرين، ونظـام الأغلبيـة فـي الانتخابـات. إلا أنّ ذلـك لا يعنـي أنّـه بحـال مـن الأحـوال أنّ نظـام الأغلبيـة لا يمكـن العمـل بـه إلاّ فـي ظـل نظـام

الحـزبين فقـط. بـل أنّ هـذه الـنمط كثيـرا مـا يجـري العمـل بـه فـي ظـل التعدّديـة الحزبية.[56]

فـي الواقـع، هـذا الـنمط أهـم مـا يتميّـز بـه هـو البسـاطة والوضـوح والقـدرة علـى تكـوين أغلبيـة برلمانيـة متماسـكة، ممّـا يـؤدي فـي النهايـة، إلـى اسـتقرار الحكومـات. غيـر انّ هـذا الـنمط قـد يتنـافى مـع الديموقراطيـة، كمـا أنّ نتائجـه قـد لا تتسـم بالعدالـة، كونـه يضـع القوة السياسـية فـي يـد الحـزب الـذي يفـوز بالأغلبيـة. وهـذا قـد يترتـب عليـه إهمـال جـزء مـن النخبـة السياسـية فـي البرلمـان، وهـذا قـد يعكـس برلمـان لا يمثـل جميـع فئـات المجتمع.

فـي الواقـع الأغلبيـة البسـيطة قـد تكـون نمـط أقـل عدالـة، لأنـه لا يعطـي فرصـة لجميـع الأحـزاب السياسـية أن يكـون لهـا تمثيـل فـي البرلمـان، لكـن فـي ذات الوقـت، هـذا الـنمط يؤدي إلى تحقيق الاستقرار.

2 . **الأغلبيـة المطلقـة:** وهـو نمـط الانتخـاب بالأغلبيـة فـي دورتـين. الـدورة الأولـى تقـوم علـى قاعـدة واحـدة **مـن يتحصـل علـى الأغلبيـة المطلقـة (5بالمائـة + 1صـوت) يفوز بالانتخابات** و لا نذهب إلى دورة ثانية .

[56] علي يوسف شكري، **النظم السياسية المقارنة**، ط1. مصر: ايتراك للطباعة والنشر، 2003.

والدورة الثانية تقوم على قاعدة الأغلبية البسيطة **من يحصل على أغلبية الأصوات يفوز**.

ما يميّز هذا النمط هو اتصاله بالانتخاب، فالفائز حسب هذا النمط هو المرشح أو المرشحين المتحصلين على أكبر عدد من الأصوات من الدائرة الانتخابية. ويمكن تطبيق هذا النمط في حالة التصويت الفردي والتصويت بالقائمة، أي انتخاب عدّة نواب في منطقة واحدة.

ـ **الانتخاب الفردي:** يقوم على تقسيم الدولة إلى عدد من الدوائر الانتخابية مساو لعدد النواب اللذين يتألف منهم المجلس، ولكل دائرة انتخابية نائب واحد ينتخبه سكانها، ولا يحق للناخبين التصويت لأكثر من مرشح.

ـ **الانتخاب بالقائمة:** يقوم على تقسيم الدولة إلى عدد قليل من الدوائر الانتخابية الكبيرة الحجم، ويمثل الدائرة الواحدة عدد من النواب يجري انتخابهم في قائمة تثبت فيها أسماؤهم بالعدد الذي يحدّده القانون.

ويقسم نمط الأغلبية المطلقة إلى قسمين:

القسم الأول مرتبط بالدورة الأولى للانتخابات، ويفوز فيه المرشح الذي يحصل على الأغلبية المطلقة للأصوات، وإذا لم يحصل أي مرشح على هذه الأغلبية، تعاد

الانتخابات. وغالبا ما يذهب إلى الدورة الثانية المرشحين الفائزين على أكبر الأصوات.

القسم الثاني، مرتبط بالدورة الثانية للانتخابات. ففي حال عدم حصول أي مرشح في الدورة الأولى على الأغلبية المطلقة. يذهب المرشحين الفائزين بأكبر الأصوات إلى الدورة الثانية. وفي هذه الدورة يفوز بالانتخابات من يحصل على أغلبية الأصوات.

3 . التمثيل النسبي: يقوم على **تحديد نسبة المقعد مسبقا وتتوزع المقاعد حسب النسبة المحصل عليها.** حيث يقصد بنمط التمثيل النسبي، منح كل حزب أو اتجاه عدد من المقاعد النيابية، يتناسب مع عدد الأصوات التي حصل عليها.

ولم يتم تبني هذا النمط إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إثر ظهور معارضي نظام الأغلبية كونه لا يمثل اتجاهات الرأي العام تمثيلا حقيقيا في البرلمان كما انه يحابي الأحزاب الكبير على حساب الأحزاب الصغيرة. فاعتقد الكثيرون أنّ نمط التمثيل النسبي وحده هو الذي يسمح بتوزيع المقاعد البرلمانية بين الأغلبية والأقلية.

ويعدّ الدستور الدانماركي لسنة 1855، أول الدساتير التي اتّبعت نظام التمثيل النسبي في انتخابات مجلس الشيوخ، ومنها انتقل هذا النظام إلى غالبية الدول الأوربية كألمانيا، هولندا، إيطاليا....

يتميّز هذا النمط بخاصية أساسية وهي قيامه على عدالة أكبر، فهو أكثر عدالة من نمط الأغلبية في توزيع الأصوات، فهو يسمح بتمثيل كافة اتجاهات الرأي العام والأحزاب السياسية في البرلمان، كونه يضمن لكل حزب عدد من المقاعد في المجلس النيابي، يتناسب وعدد الأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات. كما أنّه يؤمّن المحافظة على الأحزاب السياسية وينمّيها وفي ذلك ترسيخ لمفهوم التنافس السياسي المشروع، ويجنّب البلاد الأزمات الناشئة عن التنظيمات السياسية غير المشروعة كالمنظمات والأحزاب السرية. بالإضافة إلى أنّه يشجّع الناخب على الادلاء بصوته ولمن يشاء من الأحزاب السياسية.[57] فالناخب قد يعرض عن المشاركة في الانتخابات حينما يرى أنّ الأحزاب المشاركة فيه لا تمثّل رأيه.

وبالرغم من جميع هذه الميزات، دول كثيرة أعرضت عنه بسبب السلبيات التي تسجل عليه. فهو قد يجعل الناخب غير قاد على الاختيار بين عدد كبير من المرشحين، ويشجع الأحزاب السياسية على التعدّد إلى أقصى حد، ما يؤدي إلى ظهور أحزاب سياسية صغير كثيرة. وهذا نتيجته تشتيت مقاعد البرلمان بين عدد كبير من الأحزاب وهو أمر غير مرغوب فيه كونه لا يهيئ السبيل لأي حزب للحصول على الأغلبية المطلقة في المجلس النيابي، الأمر الذي يعقّد تشكيل الحكومة. مع العلم أ تشكيل الحكومة من أكثر من حزب معناه ظهور حكومة

[57] علي يوسف شكري، نفس المرجع السابق، ص 171.

ائتلافية وهو النوع الضعيف والهش من الحكومات والذي يعني عدم الانسجام السياسي. كذلك يجعل هذا النمط الانتخابي، بعض القيادات الحزبية تحتفظ بعضوية دائمة أو طويلة في البرلمان.[58]

في الأخير، هناك علاقة بين نمط التمثيل النسبي ونظام التعدّدية الحزبية، لانّ نمط التمثيل النسبي يسمح لكل الأحزاب السياسية الحصول على المقاعد البرلمانية، حتى الصغيرة منها ويمنع إهدار الأصوات. وهي خاصية تبرز في الأنظمة التعددية.

[58] علي يوسف شكري، مرجع سابق، ص 172.

الأنظمة الحزبية

مفهوم الأنظمة الحزبية يختلف عن مفهوم الأحزاب السياسية. فاستعمال كلمة أنظمة أو نظم يعني إعطاء قيمة لعنصر التفاعل بين مختلف العناصر، فالأحزاب السياسية هي عنصر في النسق السياسي وغير معزولة أو مستقلة عن النسق السياسي. فالمقصود بالنظم الحزبية عدد الأحزاب في دولة، حجمها أو ثقلها، التحالفات على مستواها، الاستراتيجيات الخاصة بها.

تصنيف الأنظمة الحزبية:

هناك العديد من التصنيفات، ويعتبر تصنيف دوفيرجي وإبشتاين أحسن تصنيف:

. الأحادية الحزبية أو نظام الحزب الواحد: ويتمثل هذا النظام في حصر السلطة السياسية في حزب واحد، وهو نظام حزبي، يقوم على امتصاص جميع النشاطات السياسية المختلفة وغيرها من النشاطات الأخرى في الدولة. وقد ساد نظام الحزب الواحد في الديموقراطيات الشعبية في العالم الثالث وفي الأنظمة الفاشية التي ترعرع فيها أساسا. وعرف هذا النمط من الحياة السياسية في بعض دل أوروبا الشمالية حيث كان يسود الحزب الاشتراكي في الدانمارك والنرويج والسويد حتى عام 1976. وساد هذا النظام في فرنسا في فترة الحزب الديغولي حتى 1978. كما

نجد نظام الحزب الواحد في روسيا والصين وكان هدفا لهجوم الديموقراطيين التقليديين.

الواضح أنّ نظام الحزب الواحد يقوم على احتكار السلطة، وعلى إضعاف النظام الديموقراطي بل والقضاء عليه. فقد ساد هذا النوع من النظام في الأنظمة الشمولية والتي تمثل الأنظمة الدكتاتورية، الفاشية مع ستالين في روسيا، والنازية في ألمانيا مع هتلر أفضل الأمثلة على ذلك.

نظام الحزب الواحد يختلف عن نظام الحزب المهيمن فحسب موريس دوفيرجي، الحزب المهيمن تتوفر فيه صفتان:

أولا: هو حزب يبقى لمدة زمنية طويلة في السلطة

ثانيا: الفجوة بينه وبين الأحزاب الأخرى كبيرة جدا من حيث الإمكانيات، النفوذ، التأثير وغير ذلك.

. **الثنائية الحزبية أو نظام الحزبين:** على العموم الثنائية الحزبية نظام يقوم على تداول السلطة بين حزبين كبيرين يشاركان بقوة في العملية السياسية وفي الحياة السياسية. فهو نظام يشجع على تأسيس حكومة الحزب، وفي ذات الوقت يساعد

على تأسيس وترسيخ المعارضة، التي تتسم في هذا النوع من النظام بالوحدة، وتتمتع بإمكانية الوصول إلى السلطة. ويؤدي التعاقب أو التداول بين الحزبين إلى بلورة أنماط وأساليب للمراقبة بين المعارضة والحكومة للحفاظ على السير الحسن للعملية السياسية، وهذا يؤكد موقف المعارضة التي تشكل ضمن هذا النوع من الأنظمة، جزء من النظام السياسي ذاته.

والملاحظ أنّ نظام الحزبين يسمح بتوازن قوة الحزبين على نحو كاف، بحيث تستطيع الأقلية أن تصبح أغلبية، بحصولها على مجموعة إضافية من أصوات الناخبين، وهذا ما قد يحدث انشقاقا في الأحزاب الكبرى، أو قد يحصل حزب ثالث على تأييد كاف، يمكنه أن يحل محل أحد الحزبين الكبيرين. ويكن الإشارة في هذا السياق إلى حزب العمال البريطاني الذي حلّ محل حزب الأحرار في المعارضة، ثم في الحكم، على أنّ السمة الجوهرية لهذه الأحزاب، هي سعة استيعابها للأمور وقدرتها على البقاء، نظرا لتلاؤمها مع الظروف السياسية السائدة ومع الرأي العام المتغيّر. ومهما كان، يبرز في بريطانيا التلاؤم والتكامل بين الحزبين التقليديين في السياسة العامة، فمما يبدو أنّ أحد الحزبين يكمّله الحزب الثاني عندما يعتلي الحكم، فقد احتفظ حزب المحافظين حين ولى الحكم سنة 1951، بكثير من السياسات الاجتماعية التي وضعها حزب العمال لبناء دولة الرفاهية. [59]

[59] السعيد بوشعير، مرجع سابق، ص 107.

ويميّز كمال المنوفي بين ثلاثة أشكال لنظام الحزبين:[60]

ــ نظام حزبين رضائي: وهما حزبان كبيران يتبادلان السلطة دون تهديد للاستقرار الحكومي، لأنّ أعضاء وقادة الحزبان يقبلان هذا التبادل مثل نظام الثنائية الحزبية في بريطانيا وأمريكا.

ــ نظام حزبين صراعي: ينشأ في إطاره تنافس شديد، يصل إلى حد الصراع بين أعضاء وقادة الحزبين مثل نظام الثنائية الحزبية في النمسا بين 1919ـ 1934.

ــ نظام حزبين مختلط: يجمع هذا النظام بين الرضى والصراع، حيث التنافس أو الصراع يكون حادا بين أعضاء الحزبين، ويتلازم مع سعي واستعداد قيادات الحزبين لقبول الحلول الوسطى مثل الثنائية الحزبية في النمسا بعد الحرب العالمية الثانية.

ويمكن للثنائية الحزبية أن تكون كاملة أو غير كاملة[61]، حيث في نظام الثنائية الحزبية الكاملة، يتقاسم الحزبان اهتمام الناخبين، وبالتالي يتناوبان بصورة دورية ممارسة السلطة السياسية. وهكذا فإنّ التنافس بين حزب العمال وحزب المحافظين في بريطانيا، يؤدي إما إلى حكومة عمال أو حكومة محافظين، والشيء ذاته في الولايات المتحدة الامريكية بين الحزبين الجمهوري والديموقراطي. أما في نظام الثنائية غير الكاملة فهناك حزبين يهيمنان على العملية السياسية وعلى الحياة

[60] حسن نافعة وآخرون، **مقدمة في علم السياسة: الأيديولوجيات والأفكار والنظم السياسية**، ج1، 2002/2001، ص330.
[61] السعيد بوشعير، مرجع سابق، ص 106 – 107.

السياسية، ولكن دون حصول أحدهما على أغلبية تسمح له بالتمكن وحده من السلطة دون أن يضطر إلى إقامة تحالفات مع طرف ثالث صغير نسبيا. وهذا ما حدث في ألمانيا الغربية وكندا وفي بلجيكا.

وغالبا ما تبرز ثنائية حزبية كاملة عندما الحزبين يحصلان على 90 بالمائة من الأصوات ولا يوجد أحزاب صغيرة تؤثر على مسار الانتخابات.

وثنائية حزبية غير كاملة وهي توجد عندما يحصل الحزبان على 75 بالمائة من الأصوات وهذا معناه وجود حزب ثالث حصل على نسبة يمكن تتطور وتؤثر على مسار الانتخابات.

كما نجد ثنائية حزبية مرنة أو جامدة أي غير مرنة، الأولى ليس فيها انضباط حزبي مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والثانية تقوم على انضباط حزبي مثل بريطانيا.

وهناك ثنائية حزبية متوازنة وثنائية حزبية خاضعة، حيث الأحزاب السياسية في هذه الثنائية الأولى، يكون وضعهم وثقلهم متوازن وتقريبا نفس الثقل ونفس القوة ويتداولان السلطة.

ـوفي الثنائية القطبية الخاضعة وهي عكس الأولى حيث الفرق والفجوة بين الحزبين كبير جدا.

ـ **نظـام التعدديــة الحزبيــة:** هـو شـكل مـن التنظـيم الحزبـي، تأخـذ بـه العديـد مـن الـدول الديموقراطيـة الليبراليـة، وهـي تعنـي النظـام الـذي يحتـوي علـى عـدد كبيـر مـن الأحـزاب السياسـية التـي تشـارك فـي العمليـة السياسـية، لكـن يصـعب علـى أحـدها الحصـول علـى الأغلبيـة البرلمانيـة. ولهـذا غالبـا مـا يـؤدي هـذا النـوع مـن الأنظمـة الحزبيـة علـى عـدم الاسـتقرار الـوزاري وقصـور الـتلاحم الحكـومي بـالنظر إلـى تفـرق وسـرعة تفكـك الأكثريـات الائتلافيـة. فالتعدديـة الحزبيـة لا تمهّـد لحكومـة الحـزب أي لتجميـع وحصـر سـلطة اتخـاذ القـرار فـي أيـدي حـزب. وهـذا قـد يـؤدي إلـى نـوع مـن المعارضـة إلـى حـد الفوضـى داخـل أجهـزة السـلطة، بسـبب حصـول الأحـزاب المهمّشـة والأحـزاب الأقليـة على فرصة تمثيل في البرلمان والقيام بدور حساس في العملية السياسية.

ظهور التعددية الحزبية مرتبط بمجموعة من العوامل:

العوامـل الاجتماعيـة: تعـدّ العوامـل الاجتماعيـة أحـد أهـم العوامـل وراء ظهـور التعدديـة الحزبيـة التـي تـؤدي دورا بـالغ الأهميـة فـي التخفيـف وفـي احتـواء الصـراعات داخـل الـدول. فـالحزب لـم يـوج فقـط مـن أجـل الوصـول إلـى السـلطة، وإنّمـا مـرتبط وجـوده كـذلك بطبيعـة البنيـة الاجتماعيـة للـدول (وجـود فئـات مختلفـة أو طبقـات مختلفـة داخـل الـدول، العمـال، الحـرفيين، البورجوازيـة الصـغيرة، البورجوازيـة الكبيـرة، الطلبـة، الأسـاتذة وفئـات أخـرى كثيـرة حسـب طبيعـة المجتمعـات، مختلفـة حسـب الـدول)، وبدرجـة الـوعي الطبقـي. فـإن كانـت طبيعـة البنيـة الاجتماعيـة للـدول معقّـدة ومتفرّعـة ودرجـة الـوعي

كبيرة، فإنّ التعدّدية الحزبية، تعمل في ظل أرضية من هذا النوع بكلّ سهولة. وهذا يعني ضرورة توفر بنية اجتماعية وسياسية وصناعية متطوّرة، بالتالي مستوى معيّن من التقدّم.

في عصر التنوير مثلا ظهرت الطبقة البورجوازية في ظروف مساعدة تلازمت مع ظهور فلاسفة ينادون بالحريات والمساواة...بالتالي الطبقة التي كانت مضطهدة سياسيا تبنّت مباشرة الفلسفة الليبرالية وربّما في بعض الأحيان دون إيمان فعلي بالأفكار. وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى العلاقة بين أفكار روسو الثورية والطبقة البورجوازية حينها، ولكن هذه الطبقة تبنّت فكر روسو للقيام بثورة والوصول إلى السلطة وإسقاط الأرستقراطية. وفعلا حقّقت البورجوازية مسعاها وهي تستحوذ على السلطة منذ قرون. فالحزب السياسي إذا حتى يكون جديرا بهذه التسمية، ضروري أن يعبّر عن طبقة اجتماعية معيّنة وليس منطقة معيّنة.

فالعوامل الاجتماعية كانت وراء ظهور التعدّدية الحزبية في الدول الغربية في القرن التاسع عشر. فالصراع بين طبقتين اجتماعيتين، أدى إلى ظهور حزبين، وهذا ما عكسه الصراع بين الأرستقراطية الزراعية (التي انبثقت منها الأحزاب المحافظة)، والبورجوازية الصناعية والتجارية (التي انبثقت منها الأحزاب الليبرالية). فالأرستقراطية الزراعية كانت مهيمنة سياسيّا، ولكن فقدت نفوذها الاجتماعي والاقتصادي تدريجيا. حيث كان مصدر الثروة الوحيد في الماضي، هو الأرض،

ولكن مع ظهور البورجوازية تحوّل مصدر الثروة من الأرض إلى المصنع (الصناعة). وهذا ما يفسر تراجع وضعها الاجتماعي وتقدّم وضع البورجوازية، التي حصلت على وضع مهيمن على المستوى الاقتصادي، وبقيت ضعيفة ومضطهدة سياسيّا. ومن هنا تبرز استحالة وجود أرضية مشتركة بين هاتين الطبقتين. الأولى لا تنتج ثروات وتهيمن سياسيّا، والثانية تنتج ثروات ولكن لا تملك سلطة. الأولى تريد البقاء في السلطة، والثانية تطمح للوصول إلى السلطة. وتطوّر الصناعة والبروليتاريا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أدى إلى ظهور قوة سياسية واجتماعية ثالثة تنتظم في ظل الأحزاب الاشتراكية.

عندما ظهر الصراع في بداية القرن التاسع عشر، مع ظهور الآلة، الورشات، الصناعات، الاختراعات، الابداعات، الفلسفات، كل هذه الابداعات الجديدة أي المرحلة الأولى من الثورة الصناعية، تناول الصراع طرفان، الطبقة الزراعية التي أصبحت غير قادرة على خلق ثروات من خلال الأرض وهي طبقة ذات طبيعة أرستقراطية، والطبقة البورجوازية الجديدة. ومع تطوّر الرأسمالية انتقلنا إلى المرحلة الثانية من التصنيع (الثورة الصناعية)، مع ظهور الآلة البخارية، حيث تطوّر وتعقّد التصنيع أكثر فأكثر، (الرأسمالي كان يعمل في ورشة وشغل زوجته وأولاده، مع تطوّر الورشة ظهر المصنع وبدأ يوظّف عمال، وهنا بدأت نواة ظهور طبقة ثالثة العمال)، فتحوّل الصراع الذي بدأ في بداية القرن مع قوتين، إلى صراع بين ثلاثة

قوى سياسية في نهاية القرن. لم تتم معالجة الصراع الأول، وظهرت أحزاب سياسية اشتراكية وبرزت التعددية الحزبية، حيث أفرزت كل طبقة اجتماعية حزبا سياسيا يدافع على مصالحها، فتركت الثنائية الحزبية المجال للتعدّدية الحزبية التي ينطوي ضمنها الصراع الرأسمالي ـ الاشتراكي والصراع بين المحافظين والليبراليين.

لكن طبعا ليس جميع الدول، ففي بريطانيا مثلا نجد ولادة الثنائية الحزبية بين 1922 و1931، لأنها استطاعت أن تحسم الصراع. فالملاحظ انّ فئة الفلاحين لم يتحالفوا أبدا مع الملك، وكانوا منذ البداية معرضين له، بالتالي منذ البداية أوقعوا بالأرستقراطية. بينما في فرنسا الفلاحين تحالفوا مع الملك أي الأرستقراطية، وهذا أدى إلى إطالة فترة الصراع وشهدت فرنسا ثورات متتالية، شهدت عودة المونركية وتراجع الجمهورية إلى غاية الجمهورية الخامسة، أين حدث إجماع حول عدم جواز المساس من طرف حزب أو جماعة بصفة الجمهورية للدولة الفرنسية مهما كانت التقلبات، التغيرات أو الثورات، أو غيرها، واستعادت بهذا الحرية السياسية مكانتها ولم تحدث معارضة من طرف المحافظين. لأنّهم اقتنعوا أنّ الأرض لم تعد مصدرا للثروة، وأنّه يجب الاستثمار في مجال آخر وبما أنّ الصناعة كانت احتكارا في هذه المرحلة على البورجوازية، فقد استطاعوا بفضل املاكهم القابلة للبيع أن يستثمروا في مجال البنوك والتجارة. واستطاعوا استعادة نفوذهم الذي فقدوه في الميدان السياسي في هذا المجال الاقتصادي. ومع الوقت اختفت الارستقراطية بالتالي

المحـافظون، وانـدمجت مـع البورجوازيـة وكوّنـوا أنفسـهم فيمـا بعـد المحـافظون. وهنـا اختفـت التعدديـة فـي بريطانيـا وبقيـت الثنائيـة الحزبيـة إلـى يومنـا. بينمـا الـدول الأخـرى لـم تقـدر علـى تجـاوز الصـراع وبقـي فيـه قويـا. وهنـاك دول لـم تقـدر الأرسـتقراطية فـي مجـالات أخـرى بالتـالي لـم تقـدر علـى بنـاء نفـوذ جديـد بالتـالي بقيـت الأحقـاد والخلافـات. ففـي فرنسـا حـدث تصـادم بـين صـراعان أدى إلـى ظهـور أربـع عـائلات سياسـية. وفرنسـا هـي الدولـة التـي مـرت بـأكبر وأطـول فتـرة ثوريـة دمويـة. فالموناركيـة فـي فرنسـا ظلـت أكثـر مـن خمـس قـرون إلـى سـبع قـرون. وكـل هـذا لأنّ مختلـف الطبقات لم تستطع تحقيق تحالفات أو استراتيجيات متقاربة.

هـذا بالنسـبة للعوامـل الاجتماعيـة التـي أدّت إلـى ظهـور طبقـات مختلفـة بالتـالي أحـزاب سياسية تمثّلها. أما العوامل الأخرى تتمثل في:

العوامـل الأيديولوجيـة والدينيـة: هـي تسـاهم فـي ظهـور أحـزاب سياسـية مختلـف وعديـدة فكلمـا ظهـرت أيديولوجيـة جديـدة أدى إلـى انبثـاق أحـزاب جديـدة، ظهـور الأيديولوجيـة الماركسـية أدى إلـى ظهـور أحـزاب اشـتراكية، شـيوعية ... وظهـور ديانـة جديـدة معنـاه الحاجة إلى تمثيل سياسي.

العوامـل التاريخيـة والوطنيـة: تواجـد مجموعـات وطنيـة يجعلهـا تنـتظم فـي إطـار أحـزاب سياسـية للمطالبـة باسـتقلاليتها أو هويتهـا. الصـراعات الاثنيـة والعرقيـة مـثلا تغـذي ظهور أحزاب سياسية لأنّ هذه الجماعات تبحث عن تمثيل سياسي.

العوامل المؤسساتية: وهي جوهر العلاقة بين الأنماط الانتخابية والأنظمة الحزبية.

فقد عبّر موريس دوفيرجي عن تأثير الأنظمة الانتخابية على الأنظمة الحزبية من خلال ثلاث قوانين:

ـ التمثيل النسبي: يؤدي إلى التعددية الحزبية أي نظام أحزاب متعدّدة ومستقلة.

ـ نمط الانتخاب بالأغلبية في دورتين: يؤدي إلى نظام حزبي متعدّد وقائم على اعتماد متبادل.

ـ نمط الانتخاب بالأغلبية في دورة واحدة يؤدي إلى ثنائية حزبية.

الانتقال الديموقراطي

الإطار المفاهيمي للانتقال الديموقراطي.

سقوط الاتحاد السوفياتي كان بالتأكيد العامل الحاسم في التحوّل السياسي في العالم كلّه، لأنّ هذا الحدث كان السبب في ميلاد ظاهرة جديدة " **عالمية الديموقراطية** ".

وخلال السنوات العشرين الماضية تمكّنت أدبيات التحليل المقارن لمسارات الانتقال الديموقراطي من أن تحدث طفرة نوعية على مستوى العلوم السياسية المعاصرة، بظهور أو بروز حقول معرفية فرعية ومستقلّة ظهرت كإفراز لجهود واتّجاهات بحثية كبيرة ومتعدّدة وتأسيسات إبستمولوجية تحت تسمية **علم الانتقال الديموقراطي** و**علم التأسيس الديموقراطي**. هذه الطفرة المعرفية التي أفرزت نوعا من الإجماع حول العديد من المفاهيم والفرضيات والقضايا، التي سمحت لعلم السياسة بوصف وتفسير وتحليل وفي نفس الوقت تسطير وكتابة الديناميكيات والظروف، التي تقود إلى تحوّل الأنظمة السياسية.

في الثمانينات والتسعينات، مسألة التحوّل الديموقراطي كانت مرتبطة على المستوى النظري بما يسمّى الإستراتيجية التدرّجية، والتي تعني التوجّه نحو الديموقراطية مع الحفاظ على الأنظمة السياسية القائمة. وهذا يعني أنّ الاهتمام بالديموقراطية متعلّق ببعض مجالاتها فقط باعتبار بعض مظاهر الحياة الداخلية كحقوق الإنسان جزء

من العلاقات بين الدول. فكانت هذه المظاهر جزء من المشروطية السياسية لإتمام المعاهدات والاتفاقات بين الدول و لتحصيل المساعدات لتحقيق الهدف المباشر و هو " اللّيبرالية الاقتصادية " و للوصول تدريجيّا إلى ليبرالية سياسية تصبح نوعا من الالتزام الدولي بمسار التحوّل الديموقراطي و ذلك باستعمال آليات و ميكانيزمات دولية كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي و غيرها .أساس هذه الاستراتيجية كان قائما على تحقيق الاستقرار السياسي للحكومات التي تتعامل معها دون الاهتمام بالعلاقات الداخلية بين الحكام و المحكومين ، لكنّ أحداث 11 سبتمبر 2011 أدّت إلى تغيير جذري لهذه الاستراتيجية التدرّجية ، لأنّها وعت أنّ العلاقات القائمة بين الحكام و المحكومين هي جزء مهمّا جدّا في استقرار الحكومات و منه استقرار العلاقات الاستراتيجية بين الدول . لكن يبدو أنّ هذا التغيير الجذري على المستوى النظري ليس جذريّا بقدر ما يمكن تصوّره على المستوى العملي (الواقع)، والتجربة العراقية دليلا على ذلك. ويبدو كذلك أنّ التفكير الاستراتيجي الجديد كان الدافع لبروز نظريات الانتقال الديموقراطي القائمة على تسريع مسار الانتقال من خلال تنازلات بين الفواعل القائمة على الوظيفة القرارية. [62]

[62] Jean Noel Ferrié, **Théories et pratiques de la réforme dans le monde arabe, Transcontinentales** : Sociétés, Idéologie, Système mondiale, N 01, 2005, https://transcontnentale : revues .org, Consulté le 12 / 05 / 2017.

وقد ساهم انطلاق الموجة الثالثة من التحول الديموقراطي التي بدأ ت بنهاية ديكتاتورية البرتغال في 1974 وانتشرت في حوالي ثلاثين دولة بأوروبا وآسيا وأمريكا اللّاتينية، بالتحرّك اتجاه الديموقراطية كظاهرة عالمية.

فبعد البرتغال انهار النظام العسكري في اليونان والتحقت إسبانيا بعد موت الجنرال فرانكو، وجاءت الإكوادور البيرو وبوليفيا والأرجنتين والأورجواي، تتبعهم دائما في أواخر السبعينات دول من أمريكا الوسطى كالهندوراس وجواتيمالا، والهند من آسيا. في إفريقيا في الثمانينات تلتحق بالموجة نيجيريا والسنغال وتونس ومصر والجزائر والأردن، وفي التسعينات تلتحق جنوب إفريقيا والنيبال وألبانيا.

ساهمت إذا الموجة الثالثة في تحوّل الكثير من الأنظمة إلى الديموقراطية، وبرز كأحسن نمط للحكم وللحياة تسعى كلّ دولة لتحقيقه، والدول المغاربية من بين الدول التي تحوّل فيها هذا المسعى إلى مطلب ومطمح.

أدبيات الانتقال الديموقراطي.

الانتقال الديموقراطي هو مفهوم غير دقيق، لقي رواجا في العلوم السياسية في نهاية سنوات الثمانينات، وهو يعود بالضرورة على العديد من أنواع مسارات الدمقرطة أي مسارات الانتقال الديموقراطي التي تتضمّن توسيعات مختلفة كخلفية لتحضير القاعدة الديموقراطية. فاستعمال المفهوم يجب أن يكون بحذر كبير لأنّه يحمل في داخله الكثير من الإبهام و من الخلط والكثير ممّا يقال حول المفهوم من الناحية

الفلسفية و السياسية.[63] لكن يبقى أنّ المسلّم به هو أنّ الانتقال الديموقراطي هو مسار سياسي يتّصف بالانتقال التدريجي من نظام غير ديموقراطي (أي تسلّطي) إلى نظام ديموقراطي تمّ تحضير أرضيته مسبقا من خلال توسيعات مختلفة في ميدان الديموقراطية. ودرجات التقدّم والتنمية ووجود سابق لهذا النوع من الأنظمة في دولة معيّنة هي عوامل مساعدة لنجاح الانتقال الديموقراطي.[64]

ضروري من البداية الوقوف أمام الأدبيات الأساسية للتحول الديموقراطي.

1 . في البداية ، التحوّل الديموقراطي هو إشارة إلى أنّه تحوّل إلى الديموقراطية و هذا يعني التأكيد على مفهوم الديموقراطية ، الذي اعتمد جوهره في الماضي اختيار الحاكم من طرف المحكومين و هذا يعني تحديد الديموقراطية يكون من حيث مصدر السلطة (إرادة الشعب) و الهدف أو الغرض من السلطة (المصلحة العامة) ؛ و الذي عرف تطوّرا في القرن العشرين مع جوزيف شومبيتر في كتابه " الرأسمالية ، الاشتراكية و الديموقراطية "تحت ما اسماه نظرية أخرى للديموقراطية ، حيث قال : " إنّ النهج الديموقراطي هي اتّخاذ التدابير المؤسّساتية من أجل التوصّل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتّخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات . " [65]

---

[63] Renée fregosi, **Transition démocratique, https**// halshs.archives_ouverts.fr, 19 I 12 I 2011.

[64] Nathalie Coréen**, Transition démocratique d'un pays : quelques précisions Www. Irénée. Net**

Théoriques, Paris, 2005.

[65]. صامويل هنتنغتون، **الموجة الثالثة: التحول الديموقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب، ط1.

وهـذا يعنـي الديموقراطيـة باعتبارهـا منظومـة آليـات وأنسـاق لضـبط حركـة الحيـاة السياسـية وتفاعلاتهـا فـي المجتمـع وضـمان تجـانس وسـلامة علاقـة المجتمـع المـدني بالسـلطة السياسـية (الدولـة). وهـذا يشـير أنّ الدولـة تنبثـق بصـورة طبيعيـة عـن المجتمـع تعبيـرا عـن إرادة الأغلبيـة فيـه مـع احتـرام الأقليـة والحفـاظ علـى حقهـا فـي الوجـود والتعبيـر والاسـتمرار.[66] وهـذا يؤكّـد أنّ الديموقراطيـة هـي نـوع مـن النظـام التمثيلـي يقـوم على هيمنة المشروعية السياسية على أكبر جزء من العالم.[67]

وهـذا يسـتلزم تـوفير الضـمانات القانونيـة والدسـتورية لإقـرار التعدديـة السياسـية والتـداول علـى السـلطة وسـلمية التنـافس السياسـي ورفـض اسـتخدام كـل أشـكال العنـف السياسـي وعبر انتخابات حرّة تكفلها سيادة القانون التي تضمن المساواة القانونية للجميع.[68]

فالديموقراطيـة هـي القالـب المشـترك الـذي يحتـوي مجموعـة مـن القواعـد والميكانيزمـات والمعاهـدات، كالانتخابـات الحـرّة القائمـة علـى التنـافس والفصـل بـين السـلطات، التعدّدية السياسية والنقابية وضمان الحريات الفردية والجماعية.[69]

---

[66] محمد عبد الجبار، **مستقبل الديموقراطية في العراق**، ملتقى التحولات الديموقراطية في العالم الثالث. بيروت: دار زيد للنشر، الكويت: دار سعاد الصباح، 1993، ص 64.
1994، ص 22.

[67] Guy Hermet, Bertrand Badie et autres, Dictionnaire **de la science politique et des institutions politiques**, paris. Edition Arnaud Colin, 1994, p 74.

[68] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[69] Dominique Chagnollaud, Science **Politique: Eléments de sociologie politique**, Ed 06. Paris: Editions Dalloz, 2006, p 75.

2 . عملية التحول الديموقراطي هي عملية معقّدة تتميّز بتعدّد مساراتها والاختلاف في نتائجها ويلعب دورا في ذلك مستوى التطوّر الاجتماعي والاقتصادي للبلد المعني و الظروف الإقليمية و الدولية في لحظة التحوّل هذه. و هي تجربة غير قابلة للاستيراد لدولة أخرى وتستغرق وقتا، فهي تشمل . إسقاط النظام غير الديموقراطي وإقامة بديل ديموقراطي و . تدعيم أسس البنية الديموقراطية . [70] فعملية الانتقال الديموقراطي استغرقت من 04 إلى 07 أشهر في دول اليونان و بلغاريا و ألمانيا الشرقية و وصلت 18 شهرا في البرتغال و إسبانيا و بولندا و المجر ، فيما استغرقت 70 عاما في المكسيك .[71]

3 . التحول الديموقراطي سواء جاء عن طريق ثورة تؤدي إلى قطيعة مع النظام السابق أو جاء عن طريق التغيير التفاوضي من قبل عناصر النظام، فهي دائما نتاج مسار طويل تدريجي يأتي من البيئة الداخلية للنظام أو من البيئة الخارجية للنظام و هو عملية تساهم فيه حسب جوزيف ريتشارد في كتابه " الدمقرطة في إفريقيا بعد 1989 " ثلاثة أطراف هي **النظام الحاكم، المعارضة و العوامل الخارجية.** [72]

---

[70] صامويل هنتنغتون، **الموجة الثالثة: التحول الديموقراطي في أواخر القرن العشرين**، مرجع سابق، ص 68.

[71] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[72] محمد بوزيدي، **التغيير السياسي**، المجلة المغربية للقانون والاقتصاد، ملاحظات حول مقتربات التحليل الأنجلو ساكسوني عدد 17، 2007، ص 15.

4 . وأخيرا الانتقال الديموقراطي هو انتقال نحو اقتصاد السوق ونحو دولة القانون ونحو الديموقراطية. و هذا يشرح النموذج النظري للانتقال الديموقراطي الذي يعطي الأولوية و الصبغة الأساسية لأحد هذه العناصر و منه هيمنة إحداها. وهذا أبرز ثلاثة مستويات للتحليل مختلفة:

ـ **التحليل الماكرو اقتصادي**، الذي يعتبر ازدهار السوق كعنصر أساسي للاستقرار السياسي ويسبق الديموقراطية.

ـ **التحليل القانوني الدستوري**، الذي يعطي الأولوية للشروط والأشكال القانونية للديموقراطية ويسبق أيضا الديموقراطية.

ـ **تحليل علم الاجتماع السياسي**، الذي يدرس التفاعلات بين القوى السياسية الداخلية (النخب السياسية) والخارجية (الفواعل الاقتصادية، حركات الإصلاح .....وغيرها.

هذه المقاربات في الواقع ليست بدائل، بل بالعكس فهي تعمل على تعبئة وتجنيد نموذج

التحول والدمقرطة في دول العالم الثالث

تختلف مجتمعات العالم الثالث الواحدة عن الأخرى من حيث ثقافتها، تاريخها وبيئتها. وبالرغم من هذه الاختلافات، فهي كلّها مرتبطة بخصائص مشتركة من تبعية، ونقص التجهيز الذي يؤثر على نموّها السياسي ويمنعها من النجاح في عملية التحديث، التي لا يمكن أن تكون مطابقة لمسار النمو الأوربي.

الخلافات الجوهرية بين مسار التنمية السياسية في أوروبا وفي العالم الثالث مرتبطة أساسا بمجموعة من العوامل:

العامل الأول: الخصوصية التاريخية لمجتمعات العالم الثالث

أولا ــ من حيث الفارق الزمني: يجب التأكيد على أن مسار التحول السياسي المتبع في المجتمعات الأوروبية ومجتمعات العالم الثالث لا يخضع لنفس الوحدة الزمنية. فبالنسبة للمجتمعات الأوروبية، استطاعت من خلال عقود بعد ظهور الدولة الأمة، البحث وابداع شكل جديد من الحياه السياسية مطابق مع خصوصياتها واحتياجاتها؛ على عكس المجتمعات العالم الثالثية التي وضعت من خلال إنهاء الاستعمار أمام تحدي خاص، فرض عليها في مدة زمنية بسيطة أن تكوّن مؤسسات حكومية ووطنيه تسمح لها بالدخول في الحياه الدولية اين القوى الاستعمارية القديمة تدعي انها الوحيدة التي تتحكم في النموذج الناجح للتنمية.

فالمجتمعات الأفريقية والأسيوية مثلا وقعت في مأزق ضرورة التسريع في التحديث للحاق بالدول الكبرى من جهة، والرغبة في الحفاظ على خصوصياتها بوضع خطط تنموية نابعه من ثقافتها من جهة أخرى. هذا التناقض الذي لا زال يشكل ثقلا على النمو السياسي لهذه المجتمعات وأدى الى عدم الاستقرار وأزمات تؤثر في الحياة السياسية لكل دولة.

ثانيا ـ ثقل التبعية:

النمو السياسي لمجتمعات العالم الثالث مشروطة بوضعية التبعية، التي وجدت هذه الاخيرة نفسها فيها في ظل منتظم دولي شكّله ويتحكم فيه ويسيطر ويهيمن عليه العالم الأوروبي والشمال الأمريكي. فلا يمكن حسب النمو فهم نمو المنتظمات السياسية في هذه الدول، بمعزل عن الديناميكيات الخارجية التي يخضع لها وهذا معناه تأثير الحياة الدولية على ميكانيزمات التحديث في العالم الثالث حيث أنّ هذه الأخيرة تخضع لقواعد النظام الدولي. وهذا يعني اعادة النظر في نظريات النمو السياسي التي سبق دراستها، لإضافة عنصر هام لنجاح النمو هو ثقل العامل الخارجي على مسار التنمية للدول، وخصوصا ثقل عامل التبعية بالنسبة للدول غير الأوروبية، من خلال أشكال أو قوى التبعية وهي التقليد، الاستعمار، وتبعية ما بعد الاستعمار. وذلك من خلال ما خلّفه الاستعمار من تقسيم تعسفي للأقاليم أدى إلى صراعات اثنيه وعرقيه وثقافيه بصفة عامة والحفاظ على القيادات المحلية

لضمان وتعزيز سيادتها وتشجيع مختلف اللهجات من أجل خلق مشكل لغوي. أما من الناحية الاقتصادية، فلقد وجد العالم الثالث نفسه خاضعا لنوع معقد من الإمبريالية، واليوم العولمة في شكلها الجديد، مرتبط بوضعيتهم كدول تنتمي إلى مرتبة أدنى، في ظل نظام اقتصادي موجه من طرف عدد قليل من القوى المركزية.

هذا الشكل من الهيمنة الذي له مخلفات سياسية أكيدة، يمارس تأثيرا كبيرا على التنمية في المجتمعات الخاضعة او المهيمن عليها.

ثالثا ــ البنية الاجتماعية الخاصة: يجب الإشارة الى ان البنية الاجتماعية الخاصة لدول العالم الثالث، تلعب دورا في صنع واتخاذ القرارات التي تصب في عمليه النمو في هذه المجتمعات التي يصفها البعض بالمجتمعات المتعددة أو التعددية، أين لا توجد ثقافه مشتركة أو شكل من المشروعية متفق عليه.

وفي هذه الشروط تكوّن الاتجاه السائد الذي يعتبر أنّ البناء الحكومي لا يتم إلا من خلال السلوكيات التسلطية لصالح مجموعة تستحوذ لصالحها وتحتكر القمع وتفرض على الآخرين، تعميم البنى السياسية الخاصة بها. هذه التعددية الثقافية والتعددية في الاتجاهات والاعتقادات ليست مطلقة، ولم تؤدي أبدا الى طبقية، بالتالي الى صراع الطبقات مثل ما حدث في أوروبا. فالتصنيع في هذه الدول، على تجنيد العامة من أجل البناء. ويجب الإشارة الى أن الفروقات ليست واضحة ولا تخص فئة معينه على حساب أخرى بل هي اقتصاديه بالدرجة الأولى.

ولهذا الاستحواذ على السلطة تظهر في العالم الثالث، كمصدر أساسي لتكوين النخب المهيمنة. ولهذا قدرة اي مجموعة على الهيمنة مرتبط بقدرتها على الاستحواذ على ثروات وعلى مناصب متميزة، بالتالي محاولة الانتماء الى النخبة الاجتماعية القيادية المهيمنة. هذه الخاصية أدت الى آثار عديدة على مسار التنمية السياسية. فبعض المنظرين الماركسيين أمثال فرانس فانون يعتقد أنّ حرمان هذه الدول من أرضية اجتماعية واقتصادية قوية، وحرمانها من أرباح مجتمع مدني يمكن التحكم فيه؛ يؤدي بالنخبة السياسية فيها، إلى ترسيخ هيمنتها وبناء مركزية حكومية، من خلال الاستعمال المكثف للقمع واللجوء الى الرشوة واللامساواة.

وحسب بعض النظريات التنموية، فإن هذا الفارق بين التحول السياسي والتحول الاجتماعي والاقتصادي أدى الى العودة الى الخلف بالتالي الى ظهور الديكتاتوريات والصفة الكاريزمية للقادة، وترسيم الحزب الواحد.

هذا النموذج من المجتمعات ذات البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الخاصة، يؤدي الى إعادة النظر في ميكانيزمات النمو السياسي كما طرحت سابقا بل أكثر من ذلك ربما إعادة تعريف النظريات الخاصة بها تقليديا.

الانتقال الديموقراطي في الدول المغاربية

أولا: الخصوصية التاريخية والبنية الاجتماعية والسياسية للمجتمعات المغاربية

استطاعت المجتمعات الأوربية من خلال عقود وبعد ظهور الدولة الأمة البحث وإبداع شكل جديد من الحياة السياسية متطابق مع خصوصياتها واحتياجاتها، على العكس مجتمعات العالم الثالث، وُضعت من خلال انهاء الاستعمار أمام تحدّي خاص فرض عليها التسريع في التحديث للّحاق بالدول الكبرى، لكن وقعت في مأزق، فمن جهة القوى الاستعمارية تدّعي أنّها الوحيدة التي تتحكّم في النموذج الناجح للتنمية وفي الوقت ذاته رغبة هذه الدول بوضع خطط تنموية نابعة من ثقافتها.

هذا التناقض الذي ما زال يشكّل ثقلا على النمو السياسي لهذه المجتمعات و البنية الاجتماعية لهذه الدول مع ضعف هيكلة المجتمع المدني بالإضافة إلى هذا النوع المعقّد من النظام الرأسمالي المتطوّر جدّا الذي تفتقد كيفية و إمكانية التعامل معه أدّى إلى ظهور نوع من المنتظمات السياسية التسلّطية الأبوية القائمة على الزبونية و هي مرتبطة في تحليلها بنخب تقوم على تشخيص السلطة في فرد، تكرّس هيمنته لهدف واحد هو حماية و بقاء النخبة الموجودة في السلطة. و من

أجل ذلك تبرز ضرورة تطوير استراتيجية تقوم على الهيمنة على الثروات، ضمان احتكار التمثيل و التحكّم في مسار التحديث الاقتصادي حيث تظهر نوع من التشجيع له من اجل الحفاظ على المشروعية و لكن في نفس الوقت احتواءه بطريقة تمنع ظهور نخب منافسة قد تطالب بالسلطة. وهذا يعني إعادة النظر في العلاقة البسيطة التي وضعها ألموند وشيلز بين التخلّف والممارسات التسلّطية، فظهور التسلّطية في هذه الدول لم يرتبط بفقر هذه المجتمعات بقدر ما ارتبط بمحدّدات اجتماعية وسياسية خاصّة بتاريخ كلّ واحدة منها.

في **ليبيا** تمركزت القبيلة 42 سنة في قلب العملية السياسية بطريقة حرمت أغلب فئات المجتمع من المشاركة في صنع القرار السياسي، وتمركز على رأسها العقيد معمر القذافي وأفراد قبيلته، الذي حصر الوظيفة القرارية وجميع الامتيازات ضمن شخصه وأفراد عائلته الذي صاغ بنفسه أسسها الفكرية وأوجد الأدوات والآليات التي تضمن استمراريتها بتأسيس اللّجان الثورية والشعبية. [73]

سياسة القذافي خلّفت كمّا كبيرا من الكبت السياسي والتمايز المناطقي والحرمان الاقتصادي الذي زاد من الصراع بين مناطق شرق ليبيا وغربها وفقدان اللّيبيين العديد من الحقوق السياسية والمدنية وفشل الإصلاحات الاقتصادية.

[73] منى حسين عبيد ، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا ، دراسات دولية ، العدد 51 ، بدون سنة ، ص 31 .

ورغم أنّ ما حدث في ليبيا يدخل في نفس سياق التغيير الذي شهدته العديد من الدول، إلاّ أنّ عملية التغيير في ليبيا لم تكن بقيادة الشعب اللّيبي وإنّما حدث بتدخّل من المجتمع الدولي.

في **موريتانيا** هيمن العسكر على السلطة لثلاث عقود، و استمر الصراع على السلطة و استمرّت ظاهرة الانقلابات العسكرية، ما أدى إلى بناء دولة ضعيفة و هشّة بسبب تأخير البناء السياسي و المؤسّساتي للدولة و هيمنة النظام على حركة التغيير للتغطية على ظاهرة الفساد المتفشّية.[74]فبرزت ضرورة الانتقال من نظام عسكري أو من نظام مدني كرّس من الناحية الدستورية نظام الحزب الواحد كممثّل وحيد لإرادة المجتمع و كرمز لتجاوز أي صراع قبلي أو عرقي أو جهوي .....وكممارس وحيد للعمل السياسي .[75]

و تكرّست أيضا مسألة إقصاء جميع التيارات السياسية الأخرى من العمل السياسي و منع أي تكتّل آخر غير الحزب الواحد، ناهيك عن العبودية التي رغم الالغاء الرّسمي لها في 1981 و اعتبارها جنائية، ظلّت هذه الممارسة مستمرّة و لم تتّخذ أية إجراءات قضائية ضدّ ملاّك العبيد. [76]

---

[74] خيري عبد الرازق جاسم، **التجربة الديموقراطية في موريتانيا: دراسة في الإصلاح السياسي**، دراسات دولية، العدد 43، ص 23.

[75] محمد المختار ولد السعد ومحمد عبد الحي، **تجربة التحول الديموقراطي في موريتانيا**، سلسلة دراسات استراتيجية. أبو ظبي: مكز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 149، 2009، ص 21.

[76] أحمد وافي، السلطة **القبلية ونظام الدولة المركزية في المجتمع الموريتاني**، مجلة المستقبل العربي. بيروت، أوت 1995 ص 82.

ولهذا اللّجوء إلى التغيير في موريتانيا جاء بمبادرة من النظام السياسي للتفاوض على بقائه واستمراريته من خلال تحقيق انسجام مع البيئة الداخلية والدولية التي تفرض عملية التحوّل.

في **المغرب** الخطاب الديني كان و لايزال يضفي على إمارة المؤمنين معاني ودلالات يكاد يجعلها في تناقض تام مع مفهوم الدولة الحديثة ومؤسّساتها، رغم أنّه يبدو على مستوى الممارسة أنّه لا يوجد عائق أمام بناء الدولة المدنية ذات الخطاب المدني القائمة على الأمة كمصدر للسلطة بكلّ ما يحمل ذلك من دلالات ومعاني تستقي مرجعيتها من مفهوم الدولة الحديثة.[77] فالحاكم في المغرب يجمع بين وظيفتين وظيفة الملك وهو أمير المؤمنين ووظيفة رئيس الدولة. و هذا يعني نوع من الازدواجية في مشروعية السلطة أو ادماج بين السلطة الدينية و السلطة السياسية و لهذا دراسة الوظيفة القرارية أي عملية صنع القرار تتم من طرف الباحثين بحذر شديد جدّا و يكاد يكون الخوض في هذه المجالات من المعرفة محظورا ، و تبرز هيمنة الجانب القانوني و المؤسّساتي على المحاولات البحثية القليلة التي تقترب من دراسة هذه الظاهرة .و هذا يعود إلى تعدّد الفاعلين المساهمين في الوظيفة القرارية و الذين يصبحون هم انفسهم سجناء لديناميتهم

---

[77] أحمد الخمليشي، **علاقة الدين بالدولة ومؤسسة " إمارة المؤمنين " في المغرب**، الدين والدولة في الوطن العربي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 375.

بسبب الحواجز البنيوية المرتبطة بطبيعة المجال السياسي نفسه .[78](السلطة الدينية إلى جانب السلطة السياسية) .

فدراسة عملية صنع القرار يصطدم بالنسبة للباحثين مع بعض الأطر السيادية التي يصعب ضمنها تحديد طبيعة الفاعل وإمكانية التقييم. ومن جانب آخر يبرز دور القطاع الخاص وتأثيره على القرار السياسي. [79]

و رغم أنّه يبدو تحقيق نوع من الانفتاح السياسي نتيجة عوامل داخلية و خارجية مرتبطة بالدرجة الأولى بالإرادة السياسية الملكية في توجيه الدولة نحو مسار الانتقال الديموقراطي لتدعيم أسس دولة القانون ؛ فالمغرب لمدّة طويلة كانت ملكية مطلقة ، و رغم بعض التقدّم في الميدان السياسي نتيجة مختلف الإصلاحات التي قام بها النظام في العقود الأخيرة ، تبقى غير مؤكّدة بسبب الاختلالات البنيوية العديدة و العجز الموروث من الماضي ، القائم على مواجهة مع نظام سياسي لا يزال مبنيّا على هيمنة المونارکية والتقاليد .[80] فرغم أنّ أوّل دستور مغربي في 1962 ينص في مادته الأولى على أنّ المغرب هي ملكية دستورية ديموقراطية و اجتماعية إلاّ أنّها في الواقع كانت دائما ملكية مطلقة . و لتحقيق بعض التجانس

---

[78] عبد الله ساعف، **الحالة المغربية، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**، ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 513.

[79] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[80] Hyndi Said Azbeg, **Processus de démocratisation et monarchie constitutionnelle au Maroc**, HAL, Université Bordeaux, 11/ 12/ 2014, https : // tel. Archives – ouvertes. Fr, consulté le 12/05/2017, p9.

مـع المعـايير الدوليـة تـمّ إدمـاج بعـض المبـادئ الديموقراطيـة فـي النظـام المغربـي كدولـة القانون و الفصل بين السلطات و احترام حقوق الإنسان [81]وغيرها.

ولهذا **إذا كانـت سوسـيولوجية القـرار تهـتم بمسـألة التغييـر ففـي المغـرب تطـرح مسـألة الهـامش المتـاح أمـام السياسـة لتغييـر النظـام أي هـامش الاسـتقلالية والمشـاركة فـي إعـداد وصـيرورة القـرار. وهـي علـى درجـة كبيـرة مـن الأهميـة فـي المغـرب لأنّهـا لا تطـرح درجـة ونسـبة مشـاركة المجتمـع فـي اتّخـاذ القـرار وإنّمـا تطـرح بصـفة مباشـرة درجة ونسبة مشاركة النظام السياسي نفسه في صنع واتّخاذ القرار.**

فـي **تـونس** تعـزّز الحكـم الفـردي المطلـق مـن خـلال تجميـع السـلطات فـي يـد رئـيس الدولـة، وهيمنـة الحـزب الواحـد الحـاكم، احتكـار وسـائل الإعـلام، التضـييق الشـديد علـى المعارضـة السياسـية وتحويـل الانتخابـات إلـى مجـرّد عمليـة صـورية تعكـس نوعـا مـن التعدّدية الشكلية، ناهيك عن قمع منظمات المجتمع المدني وانتهاك الحريات.[82]

كـان سـتيفن ليفتسـكي فـي كتابـه الشـهير " التسـلّطية التنافسـية " وضـع تمييـزا بـين الأنـواع المختلفـة مـن الأنظمـة التسـلّطية التـي تحكـم حـول العـالم، فهنـاك أنظمـة تسـلّطية تسـمح بحـدّ معـيّن مـن التنـافس و المعارضـة رغـم أنّهـا بالمقابـل لا تسـمح بخسـارة اسـتمرارية سـلطتها و لهـذا قـد تلجـأ إلـى تزويـر انتخابـات أو ممارسـة التضـييق الـدائم

---

[81] HyndiSaidiAzbeg , Processus de démocratisation et monarchie constitutionnelle au Maroc , OP.Cit , p 09 .

[82]. توفيق المدني ،سقوط الدولة البوليسية في تونس . بيروت : الدار العربية للعلوم ، 2011 ، ص 19 .

علـى المعارضـة السياسـية، و هنـاك أنظمـة تسـلّطية مهيمنـة لا تسـمح بوجـود فعلـي للتعدّديـة الحزبيـة أو الإعلاميـة فيهـا و نتـائج الانتخابـات تكـون معروفـة مسـبقا. فـي النمـوذج الأول يكـون احتمـال التحـوّل اتّجـاه نظـام ديمـوقراطي أعلـى بكثيـر مـن احتمـال حصـوله فـي النمـوذج الثـاني[83](حتـى لـو حـدث فـي النمـوذج الثـاني وهـو احتمـال ضـعيف، قـد يقـود إلـى لا اسـتقرار سياسـي أو العـودة باتّجـاه الحكـم العسـكري) **ويبـدو حسـب بعـض المحلّـلين السياسـيين أنّ التجربـة التونسـية تنتمـي إلـى النمـوذج الأول خصوصا أنّ دور المعارضة الكبير بدى واضحا في عملية التغيير.**

فـي **الجزائـر** تأسـيس الدولـة بعـد الاسـتقلال فـي غيـاب الإجمـاع، شـوّه طبيعـة السـلطة و بـدل تأسـيس دولـة قويـة ديموقراطيـة عصـرية، تـمّ تأسـيس مـا يسـمّيه مـاكس فيبـر الدولـة الأبويـة القائمـة علـى دولتيـة المجتمـع و خوصصـة الدولـة، زبونيـة المجتمـع و العلاقـة السياسـية الأبويـة و هـي مـا يسـمّى **بالدولـة الانتقاليـة**. فـي بـدايات تأسيسـها ارتكـزت علـى المشـروعية الثوريـة التـي تـرجّح اسـتمرار الثـورة علـى بنـاء الدولـة، فـالحزب هـو الـذي ينشـئ الدولـة و يشـرف عليهـا و يراقبهـا طبقـا لمـا نـصّ عليـه دسـتور 1963 و ميثـاق 1964، و هـو مـا كـرّس تبعيـة الدولـة للحـزب، و فـي نفـس السـياق تشـخيص السـلطة و تحويلهـا إلـى تسـيير مونـوقراطي اعتمـادا علـى نصـوص الدسـتور التـي تمـنح الـرئيس سـلطات واسـعة و صـلاحيات كبيـرة داخـل السـلطة التنفيذيـة و السـلطة

---

[83] رضوان زيادة، **لماذا نجحت تونس وفشل غيرها في التحول الديموقراطي**، Www. Alhayat .com, consulté le 19 janvier 2017.

التشـريعية. تليهـا المشـروعية الدسـتورية التـي حاولـت تجـاوز المشـروعية السـابقة وإنشـاء مؤسّسـات دسـتورية تنمّـي المشـاركة السياسـية، لكـن هـذه الأخيـرة بقيـت شـكلية لأنّ دسـتور 1976 كـرّس صـلاحيات لـرئيس الدولـة تتعـدّى بكثيـر صـلاحيات الـرئيس فـي المرحلـة السـابقة، وهـذا أدّى إلـى تـدعيم سـلطاته الشخصـية لقيـادة الدولـة والنظـام، وسـيطرة علـى معظـم أشـكال التعبيـر الاجتمـاعي والسياسـي. يبـدو انّ طبيعـة النظـام السياسـي تبـرز مـن خـلال مفتـاح ممارسـة السـلطة وهـي " مؤسّسـة الرئاسـة " لأنّهـا تجمـع قانونيّـا وواقعيّـا فـي شـخص الـرئيس المشـروعية الثوريـة والمشـروعية الدسـتورية، وهـذا يجعـل النظـام السياسـي نظـام انـدماج أو تـداخل الوظـائف ووحـدة السـلطة. [84]وفـي كـلا المشـروعيتين يبـرز دور الجـيش فـي الجزائـر وفـي كثيـر مـن دول العـالم الثالـث، هـو القـوة الوحيـدة المنظّمـة والمهيكلـة لمؤسّسـة القـرار التـي تمثّـل مصـالحه وتحفـظ وزنـه الريـادي فـي هـرم الدولـة. وفـي الثمانينـات مـع الموجـة الثالثـة للتحـول الـديموقراطي تبـرز ظـاهرة تراجـع دور ومكانـة المؤسسـة العسـكرية وهـو مـا يتّفـق مـع التوجّـه الـديموقراطي الجديد القائم على التعدّدية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الفكرية. [85]

فعنـدما كانـت الدولـة تهـيمن و قويـة و كـان لهـا رصـيد هـو الحركـة الوطنيـة (المشـروعية الثوريـة) بـرز نـوع مـن الاسـتقرار، لكـن عنـدما هـذا الرصـيد مـن المشـروعية

[84] خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**، مرجع سابق، ص 136.
[85] نفس المرجع، ص 134.

الثوريـــة بـــدأ يضـــمحل، و الـــذي تـــزامن مـــع التراجـــع الاقتصـــادي انفجـــرت أزمـــة المشروعية و تحوّلت إلى أزمة دولة.

وعنـدما يعـاني منـتظم سياسـي مـن أزمـة مشـروعية تتحـوّل إلـى أزمـة دولـة لابـدّ مـن التغييـر، بالتـالي التحـديث السياسـي (ديموقراطيـة، مسـاواة أمـام القـانون، تطـوّر اقتصـادي، مشـاركة سياسـية.....) لأنّ الإشـكالية مرتبطـة بطبيعـة الدولـة المـراد تأسيسها.

ثانيا: درجة ونسبة التغيير في الدول المغاربية بعد ما يسمى " ثورات "

ممّـا لا شـكّ فيـه أنّ الثـورات لا تعنـي بالضـرورة، أنّ هـذه المجتمعـات فـي مواجهـة مـع الـنظم السياسـية الاسـتبدادية فقـط وإنّمـا فـي مواجهـة مـع مـا يسـمّى **بحـاجز الخـوف،** القـائم بالضـرورة علـى معطيـات نفسـية ومادية تقـع فـي مسـتوى الفـرد، فلطالمـا شـكّل حـاجز الخـوف مـن هـذه الأنظمـة، ظـاهرة اجتماعيـة بامتيـاز. وهـي ظـاهرة تتعـدّى مجـرّد المشـاعر الفرديـة التـي تمثّـل قمّـة مخرجـات الاسـتبداد، إلـى مضـامين ومحتويـات تقـع فـي مسـتوى بنيـة منظومـة الهيمنـة الدوليـة والاسـتبداد المحلـي فـي علاقتهمـا بـالمجتمع. وهـذا يشـرح ضـرورة التمييـز بـين ثلاثـة شـعارات مركزيـة تمثّـل أسـس هـذا

الحاجز و تعكس في الوقت ذاته المراحل التي ستمرّ بها هذه الثورات و هي مرحلة " **ارحل**" ومرحلة " **إسقاط النظام** " و مرحلة "**إسقاط الهيمنة**". [86]

من الملاحظ، أنّ فهم مسارات الثورة ومصيرها مرتبط بإسقاط حاجز الخوف وتدميره، الذي يعكس مواجهة مع منظومة السلطة في الداخل ومنظومة الهيمنة في الخارج.

المسار الديموقراطي في **المغرب** يعود إلى عام 1996، الذي أفرزت التطوّرات في هذه المرحلة تجربة " التناوب التوافقي " التي كانت دائما تصطدم بالخلل في البنيان الدستوري وهذا ما أدى إلى عودة المطلب الدستوري عندما الظروف ساعدت على ذلك. فحركة 20 فيفري بفضل استقلاليتها وفاعليتها وتأثيرها رفعت شعار " **الملكية البرلمانية** " وخرجت بهذا المطلب من المجال السياسي إلى الشارع، والنتيجة كانت التعديل الدستوري في جويلية 2011.[87]لكن ماهي إمكانيات وآفاق المطالبة بالتغيير؟

مطلب التغيير الذي تمّ صياغته في شكل التعديل الدستوري تحوّل بسرعة من مطلب إلى مبدأ ربّما غير قابل للتحقّق الآني. وهذا ما برز من خلال التسليم:

---

[86] أكرم حجازي، **الثورات العربية " ديناميات الفاعلين الاستراتيجيين** «، المؤتمر الخامس للحملة العالمية لمقاومة العدوان، 15 - 17 ديسمبر، 2011.

[87] عبد الإله بلقزيز، **المغرب والانتقال الديموقراطي: قراءة في التعديلات الدستورية: سياقها ونتائجها**، رياح التغيير في الوطن العربي، ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 116.

أولا: بـأنّ مفهـوم الملكيـة البرلمانيـة المطالـب بهـا فـي المغـرب غيـر الملكيـة البرلمانيـة فـي الفقـه الدسـتوري الحـديث، القائمـة علـى تجريـد الملـك مـن كـلّ الصـلاحيات السياسـية كونــه يتمتّــع بصــفة رمزيــة شــرفية، ولا تقــف حــدود صــلاحياتها بتكــريس صــلاحياته كــأمير للمــؤمنين فــق؛ وإنّمــا ملكيــة برلمانيــة تســمح بــبعض الصــلاحيات للبرلمــان والحكومــة ورئــيس الحكومــة دون المســاس بالســلطة السياســية التحكيميــة للملــك باعتبــار التوازن السياسي والاستقرار الاجتماعي قائم على ذلك.[88]

ثانيــا: الأحـزاب السياسـية الكبـرى والأكثـر تمثـيلا أفـرزت نوعـان مـن المواقـف. موقـف يـرفض التغييـر الفعلـي فـي النظـام السياسـي المغربـي، وهـذا الموقـف بلورتـه الأحـزاب القريبــة مــن الســلطة أي التــي تنتمــي إلــى الحكومــة التوافقيــة، وموقــف آخــر اســتوعب حـدود إمكانيـة التغييـر، فأصـبح كمـا مـا سـبق الإشـارة إليـه، المطلـب بمثابـة المبـدأ الـذي لا يزال الوقت مبكّرا لتحقيقه.[89]

فــرغم اعتبــار العديــد مــن المفكّــرين أنّ دســتور 2011 هــو تقــدّم كبيــر فــي العمــل السياسـي، و حقّـق درجـة مـن الفصـل و التـوازن بـين السـلطات و منـه نـوع مـن التقليـل مــن ســلطات الملــك و التقليــل مــن التــداخل بــين صــفتيه كــرئيس دولــة و كــأمير مـؤمنين، وفـي المقابـل توسـيع مـن صـلاحيات البرلمـان و الحكومـة ورئيسـها، لكـنّ هـذا كلّــه بمثابــة دســتور مؤجّــل، لأنّ هــذا التقــدّم بانتظــار تشــريعات و قــوانين تنظيميــة

[88] عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص 118.
[89] نفس المرجع، نفس الصفحة.

لـه.[90]و فـي الأخيـر، الجميـع متّفـق علـى أنّ الحفـاظ علـى الاسـتقرار و التوازنـات الداخليـة للمجتمـع لا يتـأتّى إلاّ مـن خـلال **التنـازل**. ومنـه القبـول بدسـتور ممنـوح (وهـو النوع من الدساتير التي يصيغها الملوك بما يتناسب وإرادتهم)

فدسـتور 2011 يعتبـر أنّ الملـك، أميـر المـؤمنين وحـامي حمـى الملّـة والـدين والضـامن لحريـة ممارسـة الشـؤون الدينيـة، ويـرأس فـي الوقـت ذاتـه المجلـس العلمـي الأعلـى الـذي يعتبـر الجهـة الوحيـدة المؤهلـة لإصـدار الفتـاوي التـي تعتمـد رسـميّا اسـتنادا إلـى مبـادئ وأحكام الدين الإسلامي.[91]

يمكـن بصـفة مشـروعية التعبيـر عـن الغمـوض الـديموقراطي فـي المغـرب، لأنّـه منـذ ظهـور بـوادر الانتقـال الـديموقراطي، الخطـاب حـول الديموقراطيـة ظـلّ مقتصـرا فقـط علـى حقـوق الإنسـان. ورغـم أهمّيـة هـذا الجانـب، لكنّـه غيـر كـاف لأنّـه يؤسّـس لديموقراطيـة هشّـة وضـعيفة، يغيـب فيهـا التـوازن بـين السياسـي والقـانوني. فالإصـلاحات القانونيـة (التعـديلات الدسـتورية)، لـم يـتم ترجمتهـا علـى المسـتوى العملـي الـواقعي بإصـلاحات سياسـية.[92]ولا شـكّ أنّ توضـيح المعوّقـات الفعليـة أمـام الهـدف الـديموقراطي والمعوّقـات النسـبية لتحقيـق هـذا الهـدف، ضـروري ويسـاهم فـي فهـم عمليـة الانتقال الديموقراطي في المغرب.

[90] أحمد الخمليشي، مرجع سابق، ص 409.
[91] أحمد الخمليشي، مرجع سابق، ص 387.
[92] Hyndi Saidi Azbeg, OP. Cit, p 128.

بالنسبة لمسار التحوّل الديموقراطي في **تونس**، الثورة جاءت تلقائية ولم تفرز أي قيادة. عفوية الثورة و عدم وجود قيادة طرح عدّة إشكاليات و صعوبات على مستوى الإصلاح السياسي و الانتقال الديموقراطي ، هناك من وصفها بغياب المشروعية بالنسبة للإصلاح السياسي و غياب شرعية التمثيل .[93] بالنسبة لمسألة المشروعية ، بقي عدم الوضوح في نوعية المشروعية المراد إرساؤها ، فأفرزت مرحلة تنحي الرئيس مشروعية دستورية ، و برز ذلك في إنشاء لجنة عليا للإصلاح السياسي هدفها تنقية المنظومة القانونية المتعلّقة بالعملية الانتخابية لضمان انتخابات رئاسية حرّة و نزيهة و شفافة و تعدّدية من خلال مراجعة للقانون الانتخابي و قانون الصحافة و قانون الأحزاب و القوانين المنظّمة للحريات العامة ، و هذا يعني الإعداد للانتخابات الرئاسية ، و تحوّلت بسرعة إلى مسؤولة عن الإصلاح السياسي لتحقيق الانتقال الديموقراطي (بعد أن أضيف إليها ممثّلين عن التيارات المختلفة و الأحزاب و مكوّنات المجتمع المدني) .

لكنّ الواقع يبيّن أنّ هذا المسعى فشل وتشكّلت السلطة المشروعية التقليدية (بوصول الإسلاميين إلى السلطة). أمّا فيما يتعلّق بشرعية التمثيل، فعدم وجود قيادة للثورة، أدّت إلى تعدّد قيادات الثورة والكل يرفع شعار " الشعب يريد .....".

---

[93] أسماء نويرة، **صعوبات في مسار التحوّل الديموقراطي في تونس**، صدى: تحاليل عن الشرق الأوسط، 30 مارس 2011، Carnegieendowment.org, consulté le 14 / 04 / 2017.

في **موريتانيا** جاءت المراجعة من داخل النظام السياسي الحاكم بإزاحة الرئيس لكي يتسنّى للعسكريين والمدنيين تقويم المسار الديموقراطي الذي بدأ في 1991. لكنّ الصبغة القبلية حالت دون إمكانية بناء ولاء الدولة؛ واستمرار سيطرة مؤسسة الرئاسة على الحياة السياسية وعدم تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات، يفعّل مواجهة القضاء و البرلمان لضغوطات السلطة التنفيذية،[94] والأخطر من هذا كلّه ضعف أداء المعارضة وعدم إمكانية صياغة برامج أو سياسة معارضة موحّدة، وهذا يعني غياب البديل، أضف إلى ذلك ضعف البنى الاقتصادية وغياب انطلاقة اقتصادية.

بالنسبة **لليبيا** أهم مظاهر التغيير كانت المكانة المحتلّة للبعد الديني ضمن الحراك الاجتماعي و السياسي و الدور الجديد الذي تقمّصته من خلال دخولها العمل السياسي، فالثورات العربية أعادت صياغة دور الجماعات الإسلامية و التيارات المختلفة داخل المجتمع و داخل العملية السياسية، فبالنسبة لليبيا التيارات الإسلامية لم تحظى بتواجد شرعي و معلن في المجتمع منذ تاريخه الحديث، و رغم محاولات بروز تيارات سياسية فالطبيعة القبلية كانت تمنع ذلك و ساهم في ذلك فيما بعد منع ثمّ تجريم تشكيل الأحزاب السياسية. [95]

حماه الله ولد سالم، **أزمة الدولة الوطنية وانعكاساتها على الاندماج والمواطنة، موريتانيا نموذجا**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.[94]

[95] عبير ابراهيم أمنينه، **الدين والدولة في ليبيا اليوم**، الدين والدولة في الوطن العربي، ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 567.

ورغم التوقّعات بفوز حزب العدالة والبناء الإسلامي في انتخابات المؤتمر الوطني العام، مثل ما فاز حزب النهضة في تونس وحزب العدالة والتنمية في المغرب وهي أحزاب إسلامية، حدث العكس في ليبيا وفاز تحالف القوى الوطنية الذي تقدّمه بعض القراءات على أنّه ليبرالي. فالتحدّي اليوم في ليبيا لا يتعلّق بمدى مشاركة الأحزاب الدينية في السلطة، فالعديد منها يشارك اليوم في العملية السياسية وخطاباتها تحمل قبولا للديموقراطية ومسألة التداول على السلطة واحترام حقوق الإنسان، لكن المشكلة اليوم مع الجماعات التي ترفض دخول العملية السياسية بشكل تنظيمي مؤطّر وترفض المشاركة وتفضّل المواجهة والعمل المسلّح وتسبّبت في ظهور ميليشيات مسلّحة يقدّره البعض ب 300 فصيل دونا عن 125000 مسلّح.[96] فهل باستطاعة المؤسسات المنتخبة اليوم توقيفها وتوقيف انتشارها وتوسّعها؟ وهل يمكنها توقيف تأثير هذه الجماعات على الشباب الليبي بتوفير فرص نجاح لهؤلاء؟

لا شكّ أنّ التجربة الجزائرية في مجال الديموقراطية و التعدّدية السياسية تأثّرت بصورة واضحة في منطلقاتها و في محاولات التأسيس لهذه الأرضية بمتغيّرات الواقع الإقليمي العربي و بالخصوص الواقع الإقليمي المغاربي الذي يشهد تحوّلات على مستوى التفاعلات الداخلية للنظام مع القوى السياسية المختلفة للمجتمع

[96] نفس المرجع، ص 591.

المـدني، وعلـى مسـتوى التفـاعلات الخارجيـة بحكـم دورهـا و ارتباطاتهـا المتعـدّدة و التـي تعكـس بوضـوح جدليـة العالميـة و الخصوصـية التـي يثيرهـا مفهـوم الديموقراطيـة ، و الـذي يسـاهم علـى نحـو منهجـي فـي الكشـف عـن واقـع إشـكالية المشـروعية فـي مختلف الأنظمة السياسية العربية .[97]

ففـي **الجزائـر** التغييـر جـاء مـن داخـل النظـام كمعالجـة لأزمـة المشـروعية التـي انفجـرت فـي الثمانينـات لأنهـا فهمـت أنّ القضـاء تمامـا علـى المصـالح المجتمعيـة يـؤدي إلـى التعبيـر عـن طريـق العنـف ، و فهمـت المؤسسـة العسـكرية أنّ المسـتقبل للـدول الحديثـة المتقدّمـة و العصـرية وأنّ التـدخّل المباشـر ينتمـي للمنتظمـات التقليديـة التسـلّطية و يجـب إعـادة النظـر فـي الوسـائل التقليديـة و اقتنـع أنّ المركـز الأساسـي للسـلطة هـو مؤسسـة الرئاسـة و يجـب أن يبقـى مهيمنـا عليهـا ، و الأحـزاب السياسـية أيضـا وصـلت إلـى نفـس القناعـة ، و أنّـه لا داعـي للمنافسـة و لا للمشـاركة و لا للنقـد إلاّ فـي الانتخابـات . وقـد أفـرز هـذا منطـق ثلاثـي: نخـب تبحـث علـى الحفـاظ علـى السـلطة وأحـزاب سياسـية تعمـل علـى معارضـتها مـن أجـل أيضـا الحصـول علـى الأقـل علـى جـزء مـن هـذه السـلطة ومجتمـع يبحـث عـن طريـق أحـزاب سياسـية وغيرهـا، علـى طـرق ووسـائل للتعبيـر بهـدف المفاوضـة علـى حصـة مـن هـذه السـلطة. فالكـل يهـدف إلـى السـلطة وهـي مصـدرها وجوهرهـا الانتخابـات. وهـذا مـا يسـمّيه بعـض المحلّـين

---

[97] خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003 ص 124.**

ديموقراطية محدودة (خوان لينز)، فالدور المتعاظم للدولة الجزائرية والمتعدّد الأوجه، يجعل من الحكم قريبا من النمط التعبوي، حيث تصبح الحكومة في هذا النمط سلاحا تنظيميّا يهدف إلى إعادة تنظيم المجتمع وتغيير بنيته، وهذا يؤدي إلى ظهور نظام جديد من الولاءات والأفكار يلغي كلّ منافسة أو معارضة أو يحتويها. [98]

في الأخير يمكن استنتاج أنّ معظم الأزمات السياسية التي تعانيها الأنظمة السياسية المغاربية ليست وليدة الحاضر الآني وحده فهي نتيجة لتراكم واقع تميّز بالركود والتخلّف، وتداخلت فيه عوامل متوارثة ومختلفة من سياسية واجتماعية واقتصادية وتاريخية تصبّ جميعها في فشل شرعية ومشروعية الأنظمة السياسية القائمة والتي أصبحت تبحث عن مشروعية جديدة تحوز على رضى واعتراف الشعب بها وتعينها على الاستمرار والبقاء والحفاظ على وجودها.[99]

عملية الانتقال الديموقراطي التي برزت في معظم الدول المغاربية و التي تمّت جزءا منها بمبادرات من النخب الحاكمة ، لم تأت كنتيجة لقناعة هذه النخب بالديموقراطية بشكل نهائي و كخيار استراتيجي و إنّما كان الهدف منها تأمين قدرتها على الاستمرار في الحكم ، و لهذا تحوّلت هذه المبادرة بسرعة إلى آلية لتحديث التسلطية و لم يكن الهدف إقامة نظم ديموقراطية فعلا .فقد كانت أولى

---

[98] خميس حزام والي، مرجع سابق، ص 154.
[99] نفس المرجع، ص 13.

نتائج الثورات العربية هو تزايد الانقسامات داخل هذه المجتمعات و التي برزت في العديد من الثنائيات (العلمانيين . الإسلاميين) ، (مع النظام . ضد النظام) . وعفوية موجة الاحتجاجات التي اندلعت في 2011، يعني فقدان قيادة محكمة لها، فرغم أنّ هذه التنظيمات العفوية تتميّز بتحقيق تحوّل أسرع وأكثر أهمّية إلاّ أنّها تفتقر إلى برامج محدّدة و أجندات واضحة وخبرات بشأن الإصلاحات الواجب تحقيقها وانعدام خبرتها في شؤون الدولة وكيفية تسييرها وإدارتها.

يبدو أنّ عملية التحول الديموقراطي هي عملية معقّدة وتستغرق وقتا وهي ليست بالتحوّل الليبرالي، فهذا الأخير هو مجرّد مرحلة. وإدراج الانشغال الديني ليس بصدد دراسته من الناحية الفكرية وإنّما لتناوله في إطار التغيّرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي جاءت بها الثورات العربية والتي أعادت صياغة دور الجماعات الدينية والتيارات المختلفة الأخرى داخل العملية السياسية.

ويبدو أنّ مواجهة النظم غير الديموقراطية للأزمات يزيد من أسباب عدم شرعيتها وتكون عرضة للمزيد من عدم الاستقرار، فقد أدّى احتكار الدولة للمجال السياسي والاقتصادي إلى فشل التنمية الاقتصادية ومن ثمّ تراكم الضغوط الدافعة نحو تغيير السياسات.[100]

---

[100] صامويل هنتنغتون، **النظام السياسي في المجتمعات المتغيّرة**، ترجمة سمية علو عبود. بيروت: دار الساقي، 1993، ص 122.

ويبقى تحديد طبيعة الأنظمة السياسية اليوم، صعبا جدّا. فقد شهدت تراجعا في ظاهرة الرئاسوية و خلّفت إرادة المجتمع المدني في التوجه نحو الدمقرطة حتى إن واجهت معوّقات عديدة، لكن في ذات الوقت شهدت هذه الأنظمة إعادة تمركز بعض الآليات و الميكانيزمات التي تنتمي إلى الأنظمة التقليدية التسلّطية و التي تبرز في الاستحواذ على بعض هياكل الدولة من طرف الأحزاب في السلطة[101] ، كالعمل على منع تحزّب الإدارة و احتكار وسائل الاعلام الأساسية السمعية و البصرية ، و الجهاز القضائي الذي ما يزال لم يحقّق بعد استقلاليته ، بالإضافة إلى التحكّم في ميكانيزمات التمثيل السياسي .

[101] Mohamed Elarbi Nsiri, **Ambiguïtés de la transition démocratique dans les pays du printemps arabe**, 10/08/2014, www.huffpostmaghreb.com. Consulté le 26/04/2017.